الأمم المتحدة

A/57/803–S/2003/509

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2003
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البنود ١٠٠ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٦٠ من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان
التقارير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أكون ممتنا إذا ما تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠٠ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٦٠ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو **رودريغيس باريا**
السفير
الممثل الدائم

061003 300903 03-34432 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية
والروسية والفرنسية والعربية]

المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير خارجية كوبا فيليبي بيريس روكي حول استخدام المرتزقة في خدمة الامبراطورية الذين جرت محاكمتهم أيام الثالث والرابع والخامس والسابع من نيسان/أبريل، هافانا، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

خوسيه لويس بونسي (المقدم): صباح الخير جميع الزملاء. أهلا بكم إلى هذه المداخلة الخاصة لوزير خارجية كوبا.

يوجد في هذه القاعة ٨٢ صحفيا من وسائل الإعلام الدولية المعتمدة، يمثلون ٥٩ من وسائل الإعلام من ٢٢ بلدا، كما توجد الصحافة المحلية. وبدون تأخير أترككم مع الوزير فيليبي بيريس روكي الذي سيقدم مداخلة خاصة، وفيما بعد نبدأ بدورة من الأسئلة والرد عليها.

فيليبي بيريس: صباح الخير إلى جميع مراسلي الصحافة الأجنبية المعتمدة في بلدنا والصحافة الوطنية. دعوناكم لتقديم معلومات حول سير المحاكمات التي جرت في الأيام القريبة وحول ما حدث سابقا وسنقوم بالتعليق على بعض المواضيع الأخرى محل الاهتمام.

أولا، أريد أن أوضح أن كوبا، حكومة وشعبا تدرك تماما أنها تخوض اليوم معركة قاسية من أجل حقوقها في تقرير المصير والاستقلال. إن الشعب والحكومة الكوبية لم تفارقهما لحظة واحدة الفكرة بأنه يتم المراهنة على استقلال كوبا، وعلى مستقبل بلدنا كأمة والاستمتاع بكل الحقوق لجميع المواطنين الكوبيين. وبعد أكثر من ٤٠ عاما من الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الشديد والاعتداءات والأعمال الإرهابية وأكثر من ٦٠٠ خطة لاغتيال الرئيس الكوبي، وعقود من التحريض على التخريب والهجرة غير المشروعة وأعمال قامت بها مجموعات مسلحة ممن تم التغاضي عن أعمالهم الإرهابية ضد بلدنا، بعد هذه الأعمال التي يعرفها شعبنا تماما وقد عانى منها من خلال فقد أبنائه وضياع الكثير من موارده – وبعد الحصار الذي كلّف كوبا وحده أكثر من ٠٠٠ ٧٠ مليون دولار – وبعد كل ذلك، عرف الشعب الكوبي النضال ضد مواصلة الولايات المتحدة اصطناع معارضة في كوبا وتشجيع وتعزيز مجموعات تتجاوب مع مصالح الولايات المتحدة بهدف إلحاق كوبا بهذا البلد، هذه المجموعات كانت تقصد إلى تسهيل إلحاق كوبا

بالولايات المتحدة في سيناريو محتمل لهزيمة الثورة الكوبية. هذا كان هاجس الولايات المتحدة، بما في ذلك القوانين والتمويل والتشجيع والأنشطة التي قامت بها الوكالات الخاصة.

مع ذلك، اصطدمت الخطط تلو الأخرى بوحدة شعبنا وأخلاقيات الثورة الكوبية في التعامل مع شعبها وفي مواجهة الواقع الذي لا مناقشة فيه بأن أغلبية الشعب الكوبي يدعم ويدافع عن الثورة، فضلا عن القيادة الأخلاقية للثورة الكوبية. ولقد اصطدموا بكل ذلك ولن يستطيعوا تجاوز هذا الصمود الذي استرعى دهشة العالم.

في ضوء ما أشرت إليه فنحن لا نستطيع فحص الأحداث الأخيرة في كوبا وننسى وجود خلاف تاريخي حتى الآن وهو حقوق ونضال الكوبيين من أجل أن تكون كوبا بلدا مستقلا وكان من الضروري مجابهة المطامع التاريخية والخطط الرامية إلى إلحاق كوبا بالولايات المتحدة ومن أجل تحليل الواقع الكوبي وما يحدث في كوبا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر.

وتعرف كوبا تماما أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بحقوق كوبا في اختيار نظامها السياسي ويحترم مبدأ المساواة بين الدول وبحق تقرير مصير الشعوب. لذلك فإن الحصار ونشاطات العدوان والضغوط الممارسة ضد كوبا تحاول انتهاك ممارسة الشعب الكوبي لحقوقه في تقرير المصير وإنشاء مؤسساته وحرية تأسيس نظامه السياسي والاقتصادي.

إن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة ويتم الإحالة إليها كثيرا هذه الأيام تشير حرفيا إلى ''حق الشعوب في تقرير المصير''، ونحن الكوبيين منحنا لأنفسنا هذا الحق، قمنا بالموافقة على دستور وقمنا بتعديله، لدينا قوانين وهيئات وأكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة من المجتمع المدني من بينها منظمات غير حكومية وهيئات نقابية ولدينا نظامنا الخاص وهيئاتنا الخاصة واخترنا طريقنا ويجب احترامنا.

ونحن نعرف أن هناك ميثاقا لمنظمة الدول الأمريكية ونعرف أنه تم طرد كوبا من هذه المنظمة بسبب ضغوط من قبل حكومة الولايات المتحدة، ومع ذلك يشير ميثاق منظمة الدول الأمريكية حيث أن الولايات المتحدة تنتمي إليها وتمارس قوتها في إطارها، إلى أن ''لكل دولة الحق في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي''. هذا ما يعرضه ميثاق منظمة الدول الأمريكية، الذي من المفترض أن يكون أساس تصرفات المنظمة المذكورة. ونناضل في كوبا من أجل هذه الحقوق وضد الضغوط والعدوان الغاشم من حكومة جديدة في الولايات المتحدة التي تزيد النزعة العدوانية ضد كوبا إلى درجة لا تصدق في إطار ممارسة هذه الحكومة قوتها من جانب واحد في العالم. وفي ضوء ما ذكرناه، نمضي إلى تفسير ما يحدث، آخذين بعين الاعتبار العناصر آنفة الذكر.

من المؤكد أن كوبا تعاني من حصار منذ أكثر من ٤٠ عاما ومن عدوان وغزو مسلح من قبل الولايات المتحدة التي تقوم بتشجيع الهجرة غير المشروعة ضد كوبا وقد واصلت الأخذ بسياسة عدوانية طوال عشر إدارات أمريكية متتالية. كوبا كان ينبغي عليها مجابهة هذا العدوان. غير أن وصول الرئيس بوش إلى الحكومة كان بمثابة قفزة في تصعيد العدوان ضد كوبا كما أن وجود أكثر من عشرين كوبي ينتمون لمجموعات متطرفة في ميامي هم في وظائف حساسة في حكومة الولايات المتحدة وقرار هذه الحكومة تسليم مسؤولية شؤون أمريكا اللاتينية وكوبا في وزارة الخارجية الأمريكية للسيد أوتو رايش جاء بمثابة شكر للرئيس بوش حين أوفى بوعوده للجماعات المتطرفة في ميامي التي دعمته في الحملة الانتخابية ولعبت دورا فعالا في انتخابه كرئيس الولايات المتحدة، كل هذا أفضى إلى مرحلة جديدة في العدوان المتزايد ضد كوبا.

عليَّ أن أقول بكل وضوح بأننا لا نلوم شعب الولايات المتحدة عما يحدث. نحن الكوبيين لدينا شعور بالصداقة والاحترام لشعب الولايات المتحدة ونحن لا نلوم أغلبية الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، الذين لم نسمهم ''المافيا'' بل نحن نسميهم الجالية الكوبية التي تعيش في الولايات المتحدة ونحن نحترم حقوقهم للاتصال بأسرهم وزيارة كوبا. ولم نتهم القطاعات الواسعة من المجتمع الأمريكي والمثقفين والتجار ممن يدركون ضرورة تغير سياسة الولايات المتحدة نحو كوبا ويدعمون إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية.

نحن نلوم الجماعات المتطرفة في ميامي التي تشكل الأقلية والقطاعات التي تساند السياسة العدوانية ضد كوبا في الحكومة الأمريكية.

ونحن لا نلوم حتى الأغلبية في البرلمان الأمريكي الذين كان لهم موقف وأعلنوا إرادتهم في السنوات الأخيرة لإعادة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة إلى حالتها الطبيعية ومواصلة التبادل التجاري وبيع الأغذية والأدوية وزيارة كوبا من قبل الأمريكيين ورفع العقوبات التي تمنع الأمريكيين من زيارة كوبا.

والسؤال إذن: حسب المعلومات والتحقيقات، هل هذا الطريق تريده أغلبية المجتمع الأمريكي؟ لا، لقد تم اتباع طريق آخر ضد كوبا وهو طريق التورط في تعزيز الحصار وإجراءات هذا الحصار (سنعلّق فيما بعد على بعض قرارات تعزيز الحصار في الآونة الأخيرة)، ثم طريق أكبر من أي وقت مضى للهجرة غير المشروعة.

فقط عليَّ أن أقول إنه تم تنفيذ سبع عمليات اختطاف لطائرات وقوارب كوبية في السبعة الأشهر الأخيرة بسبب تغاضي الولايات المتحدة إزاء المختطف وتطبيق قانون الضبط

الخاص للكوبيين وممارسة استقبال الأشخاص الذين يمارسون نشاطات إرهابية وعنيفة للوصول إلى واحدة من الدول الموقّعة على المعاهدات وهناك أربعة من الأشخاص الذين نفذوا عمليات اختطاف لم نسمع أي شيء عنهم.

إن المختطفين الذين قاموا بتنفيذ أعمال إرهابية في الحالات الأربع الأولى يتجولون في الشوارع ويعيشون بحرية في ميامي وهم أشخاص ارتكبوا القتل بهدف اقتياد القوارب والطائرات إلى الولايات المتحدة. وهذه الأعمال في ازدياد.

ويتم التمويل أكثر من أي وقت مضى لأكثر من ١ ٢٠٠ ساعة للبث الإذاعي ضد كوبا أسبوعيا. وصدرت الأوامر لمكتب رعاية المصالح الأمريكية في هافانا لتحول هذا المكتب إلى مركز قيادي ليكون قلعة للتخريب الداخلي في كوبا على نحو لم يحدث أبدا في ربع قرن من تأسيس مكاتب المصالح وفي انتهاك سافر للقوانين السارية التي تحكم السلوك الدبلوماسي وفي تدخل علني في الشؤون الداخلية لكوبا وبما يتنافى مع مهام الدبلوماسي.

ويتضاعف استعمال الحقيبة الدبلوماسية لمكتب رعاية المصالح الأمريكية في هافانا لتمويل وتموين أعمال الجماعات التي أسستها حكومة الولايات المتحدة لممارسة أعمالها المعادية للثورة، مع زيادة أعمال التخريب وعدم احترام القوانين الكوبية والتحدي المكشوف للشرعية في كوبا رغم أنه على السلك الدبلوماسي احترام القوانين الكوبية.

ومن نماذج أعمال مسؤول مكتب رعاية المصالح الأمريكية في هافانا، السيد جيمس كايسون نحو كوبا سأقدم لكم مقتطفات من تصريحاته إلى تلفزيون ميامي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ولنستمع لكلماته حول ما نشير إليه، قال:

(عرض فيديو)

الصحفي: في إطار مسؤوليتكم الجديدة كرئيس مكتب رعاية المصالح الأمريكية في هافانا وأنت تتجول وقمت بالالتقاء مع الكوبي العادي ومع المنشقين، هل قمت بالالتقاء كذلك مع زعماء المنظمات المعارضة لكاسترو في الخارج؟

جيمس كايسون: نعم، مرتين أو ثلاث مرات. وكل مرة عندما أسافر إلى ميامي أرغب بالالتقاء مع كل الجماعات ومن بينها: الاتحاد الوطني الكوبي الأمريكي والمجلس من أجل حرية كوبا والمجموعات المستقلة وكل المجموعات هنا في ميامي لأنني أريد أن أشرح لها ما شاهدته في كوبا وإضافة إلى الاستماع لآرائهم حول ما نقوم به وبهدف النظر فيما نريد القيام به والذي لم ننفذه. وكانت محادثات شيقة محورها أن الأهم وجود معارضة في كوبا رغم أنها منعزلة ويتم مضايقتها غير أنها مصرة على مواقفها والأهم أن المعارضين يجتمعون

ويتوحدون وهم يركزون حول النقطة الرئيسية والحقوق التي لا يملكونها وحول الحريات التي ينبغي أن يحصلوا عليها.

وعليه، فالتركيز ليس على النواحي الشخصية وحول الاختلاف في الأيديولوجيات، بل الأهم كسب المجال لأنه سيأتي اليوم الذي سيتم من خلاله انتقال مقاليد الحكم. يوجد في الوقت الراهن انتقال لمقاليد الحكم غير أنه ستوجد كوبا جديدة. وعلى المعارضة تشكيل مستقبل كوبا وكسب المجال وبدء الحوار حول ما تقوم به من عمل مختلف لتغيير كوبا ومن الضروري أن نركز حول النقطة الرئيسية.

الصحفي: حول الاجتماعات التي عقدتها مع المعارضة – لا أعرف إذا كنت ترغب في الدخول في التفاصيل – وما هي الرسالة التي تقدمها للمعارضة؟ وقبل أن أطلب منك إذا سمحت رسالة للجماعات المعادية لكاسترو في ميامي. ما هي الرسالة التي تبعثها للمعارضين في كوبا طبقا لما شاهدته؟

جيمس كايسون: حسنا، نحن الأمريكان لم نحدد مستقبل كوبا فمن يقوم بذلك هم الكوبيون خارج وداخل كوبا ويجب عليهم من وجهة نظري ونصيحتي أن يركزوا حول العناصر ذات الأهمية: عدم الانقسام وعقد لقاءات بينهم ومحاولة الانسجام أو الوصول إلى اتفاق حول عشر نقاط. مثلا في النقطة التي يتفقون عليها وعدم التطرق إلى النقطة غير المتفقين فيها لأنه لدى العالم كله اختلاف في الديمقراطية. والأهم أنهم بإزاء دكتاتورية عسكرية فإذا لم يجتمع الناس على رأي لا تتاح لهم أي فرصة للازدهار. فإذا من الضروري التركيز حول الأهم والبحث عن نقطة التفاهم وليس الاختلاف.

الصحفي: إذا فأحد الأولويات هي مساعدة المعارضة في كوبا. كيف تحاول مساعدة المعارضة ضد كاسترو؟

جيمس كايسون: كما قلت سابقا: تقديم المعلومات والدعم المعنوي والروحي بأن المعارضة ليست وحدها، العالم يعرف ما يحدث داخل كوبا وعلاقة ذلك في الواقع أن الكثيرين من زعماء المعارضة مثل أوسفالدو باجا وفلاديميرو روكا ومارتا بياتريس روكي منحوا جوائز حقوق الإنسان الأوروبية ومن أجزاء أخرى في العالم، إذا، العالم يعرف ما يحدث في كوبا ونحن موجودون هنا لنقول لهم هذا ولتقديم المساعدات لهم، وغير صحيح كما يقول كاسترو أننا نمول المعارضة، إن المعارضة مصرة على رأيها بأن النظام قد فشل ونحن موجودون هناك لتقديم الدعم من قبل الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى في العالم الديمقراطي من أجل ما يقومون به ألا وهو الدفاع عن نيل حقوق الإنسان الأساسية، والتي وقّعتها كوبا في بيان حقوق الإنسان والبيانات الدولية التي لم تنفذها خلال هذه السنوات.

فيليبي بيريس روكي: ذلك هو السيد كايسون في شهر كانون الأول/ديسمبر: مهمته توحيد جماعات المعارضة لكوبا ومساعدتها على إنشاء برنامج يحتوي على عشر نقاط. السيد كايسون كما نلاحظه يأتي إلى كوبا بمهمة تأسيس حزب وحيد هو ''حزب المعارضة في كوبا'' لذلك لا أعرف لماذا يتزعج حول أننا نحن الثوريين لدينا حزب وحيد من أجل الدفاع عن الثورة لأن ذلك هو ما يحاول كايسون تقديمه لما يسمى بالمعارضة.

وتتوجه إدارة كايسون إلى هؤلاء المجموعات من أجل تذويب الاختلافات الداخلية ''المشاجرات'' على توزيع الأدوار أو الأموال ويحاول إنشاء مجموعة موحدة لتستعمل الأموال.

والغريب أن السيد كايسون يشير إلى الجوائز الممنوحة في الولايات المتحدة لأن المعهد الجمهوري الدولي، وهو إحدى المجموعات التي استعملت أموالا من حكومة الولايات المتحدة تقدر بمبلغ ٤٦٢ ٦٧٤ ١ دولار عام ٢٠٠٢، لماذا؟ للمساعدة على إنشاء الدعم الدولي لتمويل مساعدة مادية ومعنوية وأيديولوجية لناشطي كوبا بما في ذلك منح شهادات الاعتراف الدولية، ونحن نعرف عن مشاركة هذا المعهد ومؤسسات أخرى في الولايات المتحدة في تدابير منح الجوائز ولهذا الغرض فالحكومة الأمريكية تقدم أموالا متزايدة كل عام.

ويقوم المعهد بتنظيم الرحلات ومنح الجوائز ولدينا معلومات حول ما يقوم به هذا المعهد.

وها أنذا أوضح أمامكم الفكرة بأن السيد كايسون سجل جهود العمل على تعميق السياسة ضد كوبا، وهي سياسة التخريب السافر والمكشوف ضد كوبا.

وهو يقول: ''أجتمع كلما أستطيع مع الاتحاد الوطني الكوبي الأمريكي'' الذي قام بتمويل سلسلة من الأعمال الإرهابية ضد فنادق في كوبا مما أدى إلى مقتل أحد السواح الإيطاليين وجرح عشرات السواح والعمال الكوبيين. ''أجتمع معهم كلما استطاع''، مع المجلس لتحرير كوبا الذي يعتبر الجناح العسكري للاتحاد الوطني الكوبي الأمريكي السابق ومن بين عناصر هذا الاتحاد ماتين بيريس المسؤول العسكري لهذا الاتحاد الذي قام بتنظيم عدة خطط لاغتيال الرئيس الكوبي فيديل كاسترو في المحافل الدولية كما شارك في تنظيم وتمويل المحاولات لوضع ٤٠ كم من المتفجرات C4 في قمة بلدان أمريكا اللاتينية واسبانيا والبرتغال التي عقدت في بنما بهدف اغتيال الرئيس الكوبي.

وهو يقول: ''أجتمع معهم كلما أستطيع لإعطائهم المعلومات وتبادل الآراء وأشجعهم وأقول لهم إنه تقترب اللحظة التي من خلالها تستطيع المجموعات في الداخل التي

نقدم الدعم لها ضمان الاستمتاع بحقوق الإنسان''. كل هذه العناصر أغلبيتها مرتبطة بالقمع وبقتل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ كوبي أثناء دكتاتورية باتيستا.

ونحن نعرف تماما لماذا أتى السيد كايسون إلى كوبا وما هي تعليماته ودوافعه وهدفه. ونتحمل الواجب والحق للدفاع عن استقلال بلادنا مستعملين الشرعية التي تم إقرارها في بلدنا ضمن الاحترام التام للقوانين الكوبية والأخلاق ومعنى الحياة والقناعة التي تحركنا.

ذلك حدث في شهر كانون الأول/ديسمبر وفي ذلك الوقت حتى الآن ما الذي حصل؟ في السابع والعشرين من شهر شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، رأينا الكوبي أدولفو فرانكو وهو واحد من أكثر من عشرين كوبيا يتحملون مسؤوليات في الحكومة الأمريكية وهو مدير ومسؤول أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهي التابعة لحكومة الولايات المتحدة يعلن أمام لجنة فرعية تابعة للعلاقات الخارجية لمجلس النواب، قائلا إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استثمرت أكثر من ٢٠ مليون دولار – ٢٢ مليون دولار – منذ ١٩٩٧ تنفيذا لقانون هلمس بورتن في كوبا. ويعلن كذلك أنه تنفيذا لجزء من قانون هلمس بورتون تم إرسال مواد ومنشورات وتسليم أكثر من ٠٠٠ ٧ أجهزة راديو مجهزة لالتقاط ''راديو مارتي'' إلى جانب أعمال أخرى.

وقد أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها أن مبلغ ٢٢ مليون دولار هو جزء ضئيل من الأرصدة المخصصة لكوبا، لأن الجزء الأكبر من الأموال المخصصة للأعمال التخريبية لا يتم توزيعها من خلال الوكالة الأمريكية المذكورة. هناك مادة في قانون هلمس بورتون وهي المادة ١٠٩ التي تنص على أن الحكومة توزع الأموال بهذه الطريقة للقيام بأعمال تخريبية في كوبا من خلال الوكالة ولكن في القانون نفسه هناك مادة أخرى رقم ١١٥ تفسح المجال لتوزيع الأموال عبر طرق سرية وتأتي من الخدمات الخاصة. والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها تعترف بأن الأموال التي توزعها هي جزء ضئيل حسب اعتراف هذا المسؤول منذ ١٩٩٧.

وفي الثامن والعشرين من شهر شباط/فبراير تم إرسال الأبطال الخمسة المسجونين ظلما في سجون الولايات المتحدة وكانوا يكافحون الإرهاب، إلى زنزانات العقاب مرة أخرى حيث بقوا فيها للثاني من شهر نيسان/أبريل.

في الرابع والعشرين من آذار/مارس أصدر مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية – وهو مكتب حكومة الولايات المتحدة المعني بمتابعة تنفيذ الحصار – نظما جديدة تشدد من قبضة الحصار: مزيد من القيود على سفر الأمريكيين إلى كوبا؛ تقييد التصاريح الصغيرة التي كانت

قد مُنحت لمجيء طلاب ومثقفين إلى كوبا إلى درجة إلغائها عمليا؛ إلغاء التبادل في مجال التعليم؛ وضع قيود تعسفية ليس فقط على الذين يأتون إلى هنا، وإنما على الذين يمكنهم الذهاب إلى هناك؛ الإلغاء القانوني عمليا للتأشيرات التي تُمنح لشبان وطلاب ومثقفين كوبيين ورياضيين وعلماء من أجل المشاركة في محافل تمت دعوتهم إليها في الولايات المتحدة؛ زيادة تسهيلات السفر لكوبا في رحلات التموين التي تقوم بها مجموعات في مهام للتحريض الداخلي؛ منع الأمريكيين من المشاركة في ندوات ومؤتمرات تنظمها في كوبا مؤسسات كوبية. أي أنه حدثت في الرابع والعشرين من آذار/مارس عملية تشديد جديدة للحصار جعلت الإجراءات المدرجة في الحصار ضد كوبا تصل إلى حد الانفصام.

في السادس والعشرين من آذار/مارس، تكلم وزير الخارجية، السيد كولين باول، أمام اللجنة الفرعية للتعيينات التابعة لمجلس الشيوخ وأعلن أن مشروع الموازنة الذي قدمه يشمل ٢٦ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لأعمال بث إذاعة وتلفزيون ''مارتي'' الموجه ضد كوبا، وهو مبلغ يضاف إلى الأكثر من عشرين مليونا التي ذكرناها وتشكل انتهاكا للشرعية الدولية ولقوانين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. لقد تم الاعتراف بتمويل محطة بث تنتهك مجالنا الإذاعي الإلكتروني طوال أكثر من ٢٠٠ ١ ساعة بث أسبوعيا إلى كوبا غايتها حفز التحريض الداخلي وتنفيذ مخططات التجسس وتشجيع الهرب والهجرة غير المشروعة، وهو ما تكرس له جهود هذه المحطات، التي تنشر الأكاذيب والافتراءات ضد كوبا.

وفي الحادي والثلاثين من آذار/مارس نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا حول حقوق الإنسان في العالم يتناول كافة البلدان إلا الولايات المتحدة نفسها، كما هو معروف، ويخصص هذا التقرير لكوبا صفحات من الافتراءات والأكاذيب التي سوف تتخذ كأساس يستند إليه طرح قرار ضد كوبا لاحقا في لجنة حقوق الإنسان في جنيف، وهو قرار تتبناه وترتب له الولايات المتحدة.

وفي هذه السنة سيتم التصويت على القرار في السادس عشر من نيسان/أبريل، أما الولايات المتحدة، فإزاء عجزها وافتقادها للسلطة التي تسمح لها بتقديمه، وخاصة بعدما تم استبعادها لمدة سنة واحدة من لجنة حقوق الإنسان بعد أن أصبحت بنظر الأسرة الدولية لا تفي بشروط العضوية في اللجنة، ثم بعد عودتها إليها على أثر موافقة كل من اسبانيا وإيطاليا على سحب ترشيحهما لكي يكون بوسع الولايات المتحدة الانضمام إلى اللجنة بدون تصويت، لأنها وضعت كشرط عدم الخضوع للتصويت خوفا منها من أن تخسره – لأن التصويت الانتخابي سري وهم يخشون التصويت السري، في حين أننا رشحنا أنفسنا

لعضويتها – ورغم أن الولايات المتحدة عادت إليها، إلا أنها تساورها شكوك إزاء عرض القرار.

نفس الموقف تتخذه بلدان أخرى قامت سابقا بإسداء هذه الخدمة لها، وقد أوكلت الولايات المتحدة المهمة هذه المرة إلى حكومة أوروغواي التي قامت بذلك في العام الماضي، وكذلك الحال هذه السنة بالنسبة لحكومتي بيرو وكوستاريكا، اللتين قدمتا معا نصا لا يحتوي على أي ضرر عمليا، فهو لا يقول شيئا تقريبا ولكنه ينفذ الهدف الأمريكي المتمثل في ضمان استمرار الموضوع مطروحا في لجنة حقوق الإنسان، ولكي تتمكن عبر إدانة كوبا في جنيف من تبرير إبقائها على الحصار ضد كوبا.

وفي الثاني من نيسان/أبريل أشار مساعد وزير الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية، كورتيس سترابل، إلى أن ''الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تستثمر سبعة ملايين دولار في كوبا خلال هذه السنة من الأرصدة المخصصة للدعم الاقتصادي''. ولكم أن تلاحظوا سيل الأموال المتدفق نحو كوبا. لقد شاهدنا هنا السيد كيسون وهو يقول بأن الولايات المتحدة لا تقوم بالتمويل. وأظن أن السيد كيسون لا يقرأ محاضر الكونغرس، أو لا يبلغونه بما يصرح به رؤساؤه، لأن مساعد وزير الخارجية يقول إنهم خصصوا سبعة ملايين دولار هذه السنة؛ ويقول مدير إدارة أمريكا اللاتينية إنهم خصصوا ٢٢ مليون دولار، وهذا من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وحدها. ولا يريد السيد كيسون أن يدري بالأمر ولكنني سأروي لاحقا على كل حال كيف تصل الأموال وكيف تشارك الحكومة، وسأعرض المستندات والقوائم الموجودة بين أيدينا.

في السادس من نيسان/أبريل روت صحيفة ''صن سنتنيل'' (Sun Sentinel) الصادرة في فلوريدا في مقالة لها كيف أن منظمة ''كوماندوس ف – ٤'' (Comandos F-4) المعادية للثورة، وهي جماعة تمارس العنف والإرهاب ولها ارتباط بمخططات تخريبية واعتداءات مسلحة في كوبا، تمارس التدريب على أسلحة ثقيلة – لا تقول مسدسات وسكاكين – بل تقول: ''تدريب على أسلحة ثقيلة للقيام بأعمال مسلحة ضد كوبا ومن أجل تنفيذ غزو عسكري محتمل لهذا البلد''.

وتصف صحيفة ''صن سنتنيل'' المنظمة الإرهابية بأنها شبه عسكرية وتنشر تصريحات لرئيس هذه المنظمة، الذي يعلن على الملأ النية لتصفية الرئيس الكوبي بواسطة القوة العسكرية والأساليب الإرهابية. إنهم يقومون بالتدريب، ولديهم معسكر هناك، يقع في جنوب فلوريدا، ويشعرون بالتشجيع في ضوء ما استجد حاليا على العلاقات من أجل مضاعفة تحركهم الإرهابي العنيف ضد كوبا.

هذا هو ما استجد منذ أن قررت الحكومة الأمريكية، وخصوصا في الأشهر الأخيرة، زيادة التصعيد العدواني ضد كوبا.

والآن، ما الذي فعلته كوبا خلال هذه الفترة؟ ما الذي فعلناه نحن، وعيا منا بأن أغلبية الشعب الأمريكي لا تتخذ موقفا عدائيا تجاه كوبا؛ وعيا منا بأن هناك اتجاها متزايدا في الولايات المتحدة من الصداقة ومن التعاطف تجاه كوبا، وعلما منا بأن الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكي أيدت عودة الطفل الكوبي الذي جرت محاولة خطفه في فلوريدا؛ وكذلك بدافع ما نشعر به من إحساس حقيقي بالاحترام والصداقة تجاه شعب الولايات المتحدة؟

في الوقت الذي كان يحدث فيه كل ذلك، كنا نحن، بعد العمل الإرهابي المرتكب في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، الذي أدانته كوبا وعبَّرت عن عزائها للشعب الأمريكي، رافضة الإرهاب كأسلوب، وعارضة مجالها الجوي، بما في ذلك مطاراتنا، ومساعدتنا الطبية، إضافة إلى مؤسسات كوبية للعناية بضحايا الاعتداء؛ بعدما عرضنا كذلك أدوية لمكافحة وباء الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة – كنا قد عرضنا على حكومة الولايات المتحدة إنتاج ١٠٠ مليون قرص، بدون تحقيق أي ربح –، و لم نتلق إجابة عملية، وبعد عرض استعدادنا لتوفير معدات طبية تم تطويرها في بلدنا، معدات علمية تسمح بالمساهمة، في لحظة من الهول فعلا في الولايات المتحدة، في الأبحاث لمواجهة الجمرة الخبيثة؛ قمنا في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بتسليم مذكرة لرئيس مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا، نعرض فيها رسميا مشاريع اتفاقات للتعاون فيما بين البلدين في مجالات مكافحة تهريب المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والقضاء على تهريب الأشخاص، والهجرة غير المشروعة، وهي مشاريع كنا قد قدمناها في وقت سابق ثم سحبناها، وتلقينا إجابة بالرفض لطلبنا.

لماذا لا يهم الولايات المتحدة التعاون مع كوبا في مكافحة تهريب المخدرات، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، وأعمال خطف الطائرات والقطع البحرية، وتهريب الأشخاص أو مكافحة الإرهاب؟ لماذا لا يهمها ذلك؟ إنها مسائل تهم المجتمع الأمريكي.

في العشرين من كانون الأول/ديسمبر أصدرنا قانوننا الموجه ضد الأعمال الإرهابية، الذي ضمّناه أحكاما جنائية على من يستخدم الأراضي الكوبية لتنظيم أو تمويل أعمال ضد بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة.

وعندما انتشرت الأنباء عن فيروس غرب النيل، عرضنا على حكومة الولايات المتحدة التعاون في الأبحاث العلمية. وفي الوقت الذي كان يحدث فيه ذلك، ماذا كان يحصل

هنا؟ كان يتم اتهام كوبا على نحو زائف ومجحف بأنها بلد يرعى الإرهاب، وبأنها بلد لديه برنامج لتطوير أسلحة بيولوجية وكيميائية، وقد اضطررنا لتفنيد الاتهامات في لحظتها؛ تم السعي لمقاطعة زيارة الرئيس كارتر لكوبا، حيث توافقت تلك الاتهامات مع تلك الزيارة.

غير أننا واصلنا كفاحنا ضد الإرهاب، وأصدرنا أحكاما قاسية على مهربي المخدرات، وكافحنا في سبيل عدم عبور المخدرات على مقربة من كوبا، للحيلولة دون استخدام الأراضي الكوبية لنقل مخدرات إلى الولايات المتحدة.

ولا شك أن لدى الشعب الأمريكي أدلة حافلة على حس كوبا بالاحترام، وهو أمر يثبته مئات المزارعين الأمريكيين الذين أتوا إلى كوبا، ودافعوا عن حقهم؛ وحين كانوا يدافعون عن حقهم بالذات أبرمت صفقات لشراء أكثر من مليون طن من المواد الغذائية من الولايات المتحدة، قيمتها نحو ٢٥٠ مليون دولار، هو أمر هام بالنسبة للمزارعين الأمريكيين.

أي أنه في الوقت الذي كان يحدث فيه كل ذلك وكانت كوبا تقدم أدلة سليمة، وكان لنا بوادر تنم عن حُسن النية، كانت توجد من الناحية الأخرى محصلة سياسة المضايقات والاستفزاز هذه ضد كوبا.

ومن واجبي أن أعرض حسب الترتيب الزمني الأيام التي سبقت المحاكمات الجنائية، والتي سنشرحها لاحقا.

في الرابع والعشرين من شباط/فبراير أدلى رئيس مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا، السيد كيسون، في حفل نظمه مع مجموعة من المرتزقة الذين يتعاونون مع القوة العظمى التي تعتدي على بلدهم، وتمولهم وتنظمهم حكومة الولايات المتحدة، بتصريحات غير معهودة، وحيث أطلق تعبيرات لم يسبق لأي دبلوماسي أن أطلقها في أي مكان من العالم، وكانت تعبيرات مهينة، تنتهك الأعراف الأساسية لسلوك الدبلوماسيين، وهي ذات طابع تدخلي، واستفزازي وموجهة ضد حكومة كوبا وشعبها.

وفي السادس من آذار/مارس رد رئيس مجلس دولة كوبا، القائد العام فيديل كاسترو، في خطاب ألقاه أمام الجمعية الوطنية، بالإجابة التي تستحقها تلك الاستفزازات، فوصف هذه التعبيرات بأنها تشكل ''استفزازا وتحديا''. ورأى بأنه يمكن للعديد من موظفي دوائر التجسس الأمريكية العاملين في مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة أن يشرحوا للسيد كيسون أن بإمكان كوبا الاستغناء عن طيب خاطر عن هذا المكتب؛ إنه تحذير، ورسالة واضحة بأن عليه أن يوقف استفزازاته، وأن يحد من سلوكه هذا، حيث لم يعد قابلا للاحتمال بالنسبة للسلطات أو للرأي العام في كوبا.

وفي السابع من آذار/مارس أكدت وزارة الخارجية [الأمريكية] بأنه منذ تسعة أيام والكوبيون الخمسة السجناء السياسيين في المعتقلات الأمريكية مودعون في زنازين العقاب.

وفي العاشر من آذار/مارس سلمنا للسيد كيسون مذكرة دبلوماسية، تحمل الرقم ٣٦٥، أجبنا فيها على التصريحات التي أدلى بها في الرابع والعشرين من شباط/فبراير، وطالبناه من جديد بوقف سلوكه الاستفزازي والتدخلي السافر في كوبا وأبلغناه بقرارات اتخذناها بشأن تحركاته التحريضية التي تنتهك القوانين الكوبية في بلدنا. وكان هذا أشبه ما يكون بتحذيرنا الأخير، بمعنى آخر جهد نبذله عن طريق الإقناع حول سلوك السيد كيسون اللامسؤول والاستفزازي المكشوف.

وفي الثاني عشر من آذار/مارس، أي بعد يومين من مذكرتنا، ويبدو بأنه كما لو كان كرد على مذكرتنا، نظم السيد كيسون اجتماعا تآمريا جديدا في عقر داره، في المكان الذي يعيش فيه، ليسجل بذلك سابقة قياسية جديدة؛ فلم يقدم لهم مكاتبه فحسب، وإنما قدم منزله أيضا.

وفي الرابع عشر من آذار/مارس، بعد يومين من ذلك، عاود تنظيم اجتماع جديد – بلا مبرر، وكأن هناك قرارا واضحا بالتسبب في تصدع العلاقات مع السلطات الكوبية – بدأ في العاشرة صباحا وانتهى في الخامسة عصرا.

لقد كان صبرنا طويلا. وأنا أسرد هذه القصة بحذافيرها لكي أثبت بأننا كنا طويلي البال، وكنا متسامحين؛ ولكن، في الحقيقة، جاء قرار السيد كيسون بتحويل مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا ومقر إقامته إلى ثكنة عامة للتحريض عمليا ضد كوبا، أمرا يشكل رسالة إلى كل هؤلاء المرتزقة، وهو اعتقادهم أن بوسعهم الإفلات من العقاب، وأنهم في حماية حليف قوي يحرضهم، ويمولهم، وينظمهم، ويدير أمورهم. وبعد نشوء هذا الوضع، أجبرنا السيد كيسون، بعد تماديه في تطبيق السياسة العدوانية لحكومته ضد كوبا، على تطبيق قوانيننا نحن، ويجب النظر إلى هذه المحاكمات القضائية على أنها تحرك من جانب كوبا حين لم يبق أمامها خيار آخر على طريق المواجهة والاستفزاز الذي اختارته حكومة الولايات المتحدة لعلاقتها مع كوبا، التي لعب رئيس مكتبها الدبلوماسي في هافانا دورا رئيسيا فيه.

لم يبق هناك ما يبرر صبرنا؛ ولا عاد هناك ما يبرر سكوتنا، كانت الأمور قد وصلت إلى نقطة لا يمكن تحملها بالنسبة لبلدنا الذي يعيش في ظل العدوان والمضايقة والحصار ولديه قوانينه للدفاع عن نفسه واستخدم قوانينه على نحو سيادي لحماية سيادته،

ولمعاقبة الذين يتعاونون مع القوة العظمى التي تحاول سحق الكوبيين وانتزاع حق الشعب الكوبي في التمتع باستقلاله وحرية تقرير مصيره.

لقد جعل السيد كيسون صبرنا ينفذ عبر تصرفه اللامسؤول. ومن ثم فهو المسؤول الرئيسي عما حدث.

وعليه، بعد كل هذه الجولة، تم اتخاذ القرار في الثامن عشر من آذار/مارس باعتقال مجموعة من المرتزقة ممن شاركوا في الاجتماعات معه أيام الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر والثاني عشر من آذار/مارس والرابع عشر من آذار/مارس. وتم بالفعل اعتقال ٣٢ مرتزقا في ذلك اليوم.

وفي اليوم التالي، ١٩ آذار/مارس، تم اعتقال ٣٣ آخرين ممن كانوا يشاركون ويتلقون أموالا ويقدمون معلومات مشوهة تسمح بتطبيق قانون هيلمز - بيرتون، أي بتطبيق الحصار؛ وهم ممن ساهموا في سياسة الولايات المتحدة لإدانة كوبا في جنيف سعيا لإضفاء الشرعية على الحصار ومنح المصداقية لهذا الحصار الذي ترفضه الأسرة الدولية.

وفي ليل ١٩ نفسه، تعرضت طائرة الـ دي سي - ٣ (DC-3) للاختطاف، كمحصلة لسنوات من التغاضي ومن حفز أعمال خطف الطائرات، واستقبال الذين يرتكبون جنايات عبر ممارسة العنف من أجل الهجرة غير المشروعة إلى الولايات المتحدة استقبال الأبطال هناك.

ويهمني أن أؤكد على ذلك، لأنه عندما أقول بإنه حدث في الثامن عشر والتاسع عشر من آذار/مارس، فلكي أوضح أن هذا القرار قد تم اتخاذه وتلك الاعتقالات قد تمت قبل بدء الحرب في العراق وقبل أعمال خطف الطائرتين والزورق؛ وقد جاءت عمليات الاعتقال كمحصلة لوضع لم يكن بالإمكان السماح باستمراره وضعتنا فيه استفزازات السيد كيسون وأعماله غير المسؤولة.

وبعد ما تم خطف طائرة الـ دي سي - ٣ ووصل خاطفوها إلى الولايات المتحدة وصودرت الطائرة تسرب إلى الصحافة نبأ حول النية إلى منح الحرية المشروطة، الحرية بكفالة، للخاطفين ويبدو في نهاية الأمر بأن ذلك لم يتم، ولكن هذا ما تسرب إلى الصحافة، وعندما يهدر النهر، فإنما ليأتي بشيء - وهو ما ولّد دوافع جديدة، كما حذرنا نحن، فحدث بعد ذلك، في الحادي والثلاثين من آذار/مارس خطف طائرة إن - ٢٤؛ وفي الثاني من نيسان/أبريل تم خطف الزورق. والطريف أنه عند خطف الزورق حدث تغير في السلوك المعتاد للسلطات الأمريكية حتى تلك اللحظة، لأنه بموجب اتفاقات الهجرة يعترضون هم سبيل القوارب التي تحاول الوصول إلى الولايات المتحدة ويوقفون تلك القوارب، وكانت

السلطات ملتزمة بأن تعيد لكوبا الذين يحاولون الوصول بطريقة غير مشروعة. لم يكونوا يعيدونهم جميعا، إنما كان يتم نقل ما بين ١٠ و ١٢ بالمائة من الذين يتم اعتراض سبيلهم إلى الولايات المتحدة، باستخدامهم حجة أو أخرى؛ ولكن، حسنا، كان يعود حوالي ٩٠ بالمائة منهم.

يوم اختطاف الزورق أفادوا بأنهم ليسوا على استعداد للتحرك في هذه الحالة كالمعتاد، وحينها تحركنا نحن وحللنا المشكلة.

أي أنه كانت هناك أيضا سلسلة من أعمال خطف الطائرات، ومحاولة استخدام الهجرة غير المشروعة من أجل زرع الاضطراب في البلاد، من أجل خلق وضع في كوبا معقد بالفعل. وفي الثالث من نيسان/أبريل بدأت المحاكمات القضائية.

وما دمت قد تناولت موضوع الهجرة، أود أن أذكر هنا معلومة تبدو لي هامة بالنسبة لما سأقول. أود أن أسجل رأينا بأن ازدياد أعمال الخطف – بعد أن سبق وقلت إنها سبع أعمال خطف خلال سبعة أشهر –، باستخدام الأسلحة النارية، والسلاح الأبيض، واستخدام العنف بحق المسافرين، والقنابل، إنما تعود خطط الخطف هذه، من أجل الهجرة غير المشروعة إلى الولايات المتحدة، إلى خطة مقصودة من أجل حفز المغادرة غير المشروعة من كوبا، والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية في زوارق وفي طائرات من وإلى كوبا؛ من أجل التحريض على خطف الزوارق والطائرات الكوبية، وتهيئة ظروف تسمح بإلغاء اتفاق الهجرة.

ونحن نعتقد بأن هناك خطة مدروسة هدفها النهائي إلغاء اتفاقات الهجرة التي تم العمل بها بين البلدين منذ نحو عقد من الزمن، وتحقيق حلم المجموعات المتطرفة من أصل كوبي، حلم المافيا الإرهابية من أصل كوبي التي تعيش في فلوريدا، التي طالما اعترضت على هذه الاتفاقات وضغطت باستمرار على حكومة الولايات المتحدة لكي تلغيها.

ومن المفيد الآن أن نراجع ولو بإيجاز نص الاتفاقية والالتزامات الواردة فيها. إنها البيان المشترك الذي وقعته كلتا الحكومتين بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٤ وجاء فيه ''إن المهاجرين إلى الولايات المتحدة الذين يتم اعتراضهم في البحر لن يُسمح لهم بالدخول إلى أرض الولايات المتحدة''؛ و ''إن كلا البلدين تعهدا بالتعاون على اتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة تمنع نقل الأشخاص إلى الولايات المتحدة بصفة غير مشروعة'' – وهذا أمر تم التوقيع عليه –؛ و ''إن الحكومتين سوف تتخذان إجراءات فعالة لمنع استخدام العنف من قِبَل أي شخص يحاول الوصول إلى الولايات المتحدة قادما من كوبا عن طريق تغيير مسار طائرات أو زوارق بحرية قهرا''. – وهذا التزام وقعت عليه حكومة الولايات المتحدة – و''إن

الولايات المتحدة تضمن أن العدد السنوي للمهاجرين إلى أرضها بطرق رسمية لن يقل عن ٢٠ ٠٠٠ مواطن كوبي''.

دعوني أتوقف قليلا عند الرسم البياني المعروض أمامكم: لقد تعهدت حكومة الولايات المتحدة بأن تمنح ليس أقل من ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة سنويا للمواطنين الكوبيين الراغبين في الهجرة لها وذلك ما عدا الأقرباء المباشرين للمواطنين الأمريكيين، أي أنه لا ينبغي حسبان هؤلاء في الـ ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة.

ويبين الرسم الوضع بعد انصرام خمسة أشهر من عام الاتفاقية التاسع، علما بأن عام الاتفاقية يبدأ بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر.

ما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٨ شباط/فبراير، أي في تلك الأشهر الخمسة الأولى لعام الاتفاقية الجاري، الذي ينبغي على الولايات المتحدة فيه أن تمنح ليس أقل من ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة، تم منح ٥٠٥ تأشيرة فقط، وكانوا قد أعطوا في العام السابق ٧ ٢٣٧، بينما منحوا في عام ٢٠٠١ ما مجموعه ٨ ٣٠٠ تأشيرة، و ١٠ ٨٦٠ في عام ٢٠٠٠، في حين أنهم منحوا في مثل هذا الوقت من عام ١٩٩٩ حوالي ١١ ٦٠٠ تأشيرة لمواطنين كوبيين.

ماذا يعني هذا التخفيض الحاد في عدد التأشيرات الممنوحة وهذا الانتهاك البيّن لاتفاقية الهجرة؟ ولماذا لا تفي حكومة الولايات المتحدة بالتزامها؟ لماذا لم يبلغ عدد التأشيرات الممنوحة بعد انصرام خمسة أشهر من السنة حوالي ١٠ ٠٠٠ تأشيرة ومنحت فقط ٢,٥ بالمائة من العدد المتفق عليه؟

في عام ٢٠٠٢ انتهكوا الاتفاقية لأنهم لم يمنحوا الـ ٢٠ ٠٠٠ المطلوبة. كان هناك نقص في العدد بلغ ٢ ٠٠٠ تأشيرة تقريبا بحيث منحوا حوالي ١٨ ٠٠٠ تأشيرة في العام السابق الذي انتهى بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر.

لاحظوا انحدار الخط في الرسم من شهر كانون الأول/أكتوبر إلى الآن (يشير إلى الرسم). ما الذي أمامنا؟ هل هذه خطة مدروسة هدفها زيادة يأس الراغبين في الهجرة كي لا يتوفر أمامهم سوى خيار الهجرة غير المشروعة؟ لماذا لا ينفذون الاتفاقية؟ لماذا لم يمنح مكتب المصالح الأمريكية في هافانا سوى ٥٠٥ تأشيرة مع أن طاقمه القنصلي هنا وافر العدد والإمكانيات؟ إننا أمام نفس الوضع القائم في شهر آذار/مارس، أي بعد مرور ستة أشهر من السنة.

وعليه، وإذا ظلت وتيرة منح التأشيرات على هذا النحو، سوف يكون هناك انتهاك سافر لاتفاقية الهجرة التي تلزم الولايات المتحدة على منح ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة على الأقل. ويلاحظ أن هناك خطة مدروسة يجري تنفيذها للحث على الهجرة غير المشروعة ولكي لا يتوفر أمام عدد الراغبين في الهجرة خيار آخر غير اختطاف الطائرات والزوارق البحرية في حين أننا نريد أن تكون هذه الهجرة مشروعة ومنظمة.

هناك عناصر لها مصلحة في أن يتم إلغاء اتفاقية الهجرة. هناك قائمة بأسماء هذه العناصر، الذين نعرفهم جيدا، والذين لا يريدون أن يكون هناك اتفاقية في موضوع الهجرة ويريدون اختلاق إشكالات بين الحكومتين، ويطالبون الحكومة الأمريكية بأن تعتدي على كوبا.

لذلك أظن أنها فرصة مناسبة للتنبيه إلى الاستفزاز الجديد والرغبة في المواجهة.

بتاريخ ٢ أيار/مايو من عام ١٩٩٥ أصدرت الحكومتان بيانا مشتركا آخر جاء فيه ما يلي: ''من الآن فصاعدا سوف يعاد الكوبيون الذين تعترضهم القوات الأمريكية في أعالي البحر إلى كوبا''.

''يؤكد الجانبان من جديد التزامهما المشترك باتخاذ إجراءات تمنع عمليات الهجرة الخطرة التي قد تؤدي إلى فقدان أرواح، وتمنع أيضا أعمال العنف المرتبطة بالهجرة غير المشروعة''.

هذا هو الاتفاق القائم بين بلدينا، ونحن نرى كيف يتم انتهاك اتفاقية الهجرة ويمنح عدد متقلص من التأشيرات للراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

الآن وبعد طرح جميع الأسبقيات وإيضاح الأسباب التي أفضت بنا إلى هذا الوضع سوف أحيطكم بمعلومات حول المحاكمات التي جرت.

لقد أقيمت ٢٩ محاكمة في كافة أقاليم البلد تقريبا بحق ٧٥ متهما، منهم ٧٤ رجلا وامرأة واحدة. وأصدرت المحاكم أحكاما تقضي بعقوبة السجن لمدد تتراوح ما بين ٦ سنوات و ٢٨ سنة. وبالتالي، فليس صحيحا أن هناك عقوبات بالإعدام، ومن الباطل القول بأن هناك عقوبات بالسجن المؤبد، الواردة في قانوننا، وعليَّ أن أقول إن بعض المتهمين يستحقون عقوبات أشد من العقوبات التي صدرت بحقهم والتي تنص عليها تشريعات بلدان العالم كافة.

لقد أجريت محاكمات مستعجلة بموجب القانون رقم ٥ لعام ١٩٧٧ أي قانون الإجراءات الجنائية، وهنا أريد أن أسجل ملاحظة.

إن المحاكمة العاجلة ليست من اختراع التشريع الكوبي ولا يتم استخدامها في كوبا فقط وإنما هي موجودة في تشريعات أكثر من مائة بلد في العالم بما فيها الولايات المتحدة، وتم إدخالها في القانون الكوبي في عصر الاستعمار الاسباني. ولم تأت الثورة الكوبية بالمحاكمة العاجلة وإنما يرجع تاريخها إلى عام ١٨٨٨ مع صدور القانون الاسباني للإجراءات الجنائية، الذي ظل ساري المفعول في كوبا حتى عام ١٩٧٣ حين صدرت تشريعات أخرى استمدت منه الكثير. وليس ذلك غريبا لأن قانون التجارة في كوبا لا يزال هو نفس القانون الذي أصدره الاسبان. أضف إلى ذلك أن الجيش الأمريكي الذي احتل كوبا من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٠٢ أجرى محاكمات عاجلة أيضا أي أننا ورثناها. وبالإضافة إلى ذلك فاستخدامها منتشر في العالم.

ما معنى المحاكمة العاجلة: إنه يتمثل في أن لرئيس المحكمة صلاحية أن يقلص مدد مراحلها مع مراعاة الضمانات. لذلك أعارض الفكرة القائلة بأن المحاكمة العاجلة اختراع كوبي.

خلال حقبتي الدكتاتور ماشادو والدكتاتور باتستا الدمويتين اللذين حظيا بدعم حكومات الولايات المتحدة المالي والسياسي والعسكري أقيمت محاكمات مستعجلة، بالإضافة إلى أنهم لم يلجئوا إليها فقط وإنما إلى إجراءات أخرى أكثر سرعة مثل القتل والإخفاء وقمع المعارضين.

والدكتاتوريات في أمريكا اللاتينية التي دعمتها الولايات المتحدة واغتيل على يدها مئات آلاف الأفراد استخدمت هي الأخرى أساليب أكثر استعجالا مثل القتل والإخفاء بحيث لا يمكن لأحد أن يتهم الثورة الكوبية باستخدام مثل هذه الأساليب. ولن يمكن لأحد التدليل على أية حالة لمفقود أو قتيل أو مواطن تم اعتقاله فجرا من قبل عناصر مغطاة الوجوه، بينما توجد في أمريكا اللاتينية قوائم بأسماء مئات آلاف الحالات. ولا يمكن لأحد اتهام كوبا بأمور مثل هذه كما لا يمكن لأحد أيضا أن ينسب لنا أشكالا تشريعية أمريكية جديدة مثل المحاكم العسكرية السرية.

لذلك أؤكد مرة أخرى أن ضمانات وحقوق المتهمين تمت مراعاتها وفقا للقانون الكوبي والمبادئ المعترف بها عالميا.

على سبيل المثال: أولا: تم إعلام كافة المتهمين بالتهمة أو التهم التي وجهت ضدهم وأتيحت لهم الفرصة للإدلاء بأقوالهم قبل المحاكمة، والادعاء بكل ما رأوا مناسبا. وليس صحيحا أنهم علموا بوضعهم وقت المحاكمة. بل تم تبليغهم بوقت مسبق، وأعطيت لهم الفرصة، كالمعتاد في كوبا، لطرح آرائهم وأقوالهم بخصوص الدعوى المقامة عليهم.

ثانيا، حظي جميع المتهمين بالحق في الوكالة القضائية بمعنى توكيل محامي الدفاع، الذي يمكن للمتهم وفقا للقانون الكوبي أن يختاره هو بنفسه أو تقوم المحكمة بتعيينه تلقائيا.

وللعلم أقول لكم إن ٥٤ وكيلا قضائيا عملوا في المحاكمات التسعة والعشرين التي أقيمت، ومثّل بعضهم أكثر من متهم.

ولقد عمل في المحاكمات ٥٤ وكيلا قضائيا، منهم ٤٤ تم تعيينهم من قبل المتهمين أو أُسرهم. وعليه، فليس صحيحا أن يقال إن أحدا لم يحظ بوكالة قضائية في المحاكمة. إن من قالوا ذلك كذابون، لأن ٤٤ وكيلا من الوكلاء الأربعة والخمسين، أي ٨٠ بالمائة، عينهم المتهمون أو أسرهم، وعشرة منهم فقط تم تعيينهم تلقائيا.

ثالثا، حظي جميع المتهمين بالحق في سماع القضاة لهم في جلسة المحاكمة. والمحاكم العاملة فيها كانت قد تم تعيينها مسبقا و لم تُنشأ هناك أية محكمة خاصة للنظر في قضاياهم. فمن الباطل القول بأنهم حوكموا أمام محاكم عسكرية عُقدت على عجل. وبالعكس جرت محاكمتهم في محاكم إقليمية قائمة قانونا تشكلت من قضاة تم تعيينهم فيها قبل إقامة الدعاوى عليهم. إذن من الباطل أيضا القول بأنه تم تعيين قضاة بصفة مستعجلة وإنه تم إقامة محاكم خاصة للنظر في قضاياهم.

لذلك أقول إن جميعهم حظوا بالحق في أن يُصغي لهم قضاة في محاكم قائمة أصلا وفي جلسات سماع خاصة بكل واحد منهم. وعُقدت جلسات السماع بحضور المتهمين ومارسوا فيها حقهم في إعادة الإدلاء بأقوالهم في نهاية الجلسة، وردوا على أسئلة المحامين الموكلين عنهم وأسئلة النيابة، وبحضور الشهود والخبراء في جلسات سماعية لأن القانون الكوبي لا يسمح للمحكمة أن تتخذ قرارها دون أن تجري جلسة سماعية بحيث يمكن لها بعدها أن تصدر الحكم في حالة وجدت المتهم مذنبا أو توصلوا فيها إلى تسوية. والأمر في ذلك مثل القانون في أمريكا وفي غيرها من البلدان. إن الجلسة السماعية في كوبا إلزامية وهذه الجلسات تمت بالفعل، أي أنه لم يكن هناك أحد صدر حكم عليه على أساس أوراق أو دون أن يتم السماع إلى رأيه وأقواله وبيانات المحامي الموكل للدفاع عنه.

بالإضافة إلى كون الجلسات سماعية كانت مفتوحة أيضا، لذلك أرفض الفكرة القائلة بأننا أجرينا محاكمات سرية. إذ بلغ معدل الحضور حوالي ١٠٠ شخص في كل جلسة. ووصل مجموع هذا الحضور حوالي ٠٠٠ ٣ شخص بمن فيهم أساسا أُسر المتهمين والشهود والخبراء، أي مائة شخص في كل جلسة وحوالي ٠٠٠ ٣ شخص في المحاكمات التسعة والعشرين التي أقيمت. إذن، الفكرة القائلة بأن المتهمين تعرضوا لمحاكمات سرية لم يتوفر فيها الضمانات باطلة تماما.

و لم تكن المحاكمات سماعية ومفتوحة فحسب. وأنا أتوقف هنا لإيضاح ما يلي: قيل إن الدبلوماسيين الأجانب في هافانا – أو بالأحرى بعض الدبلوماسيين من عدد قليل من البلدان – أبدوا اهتماما خاصا – لا أعرف لماذا – بهذه المسائل، وإنهم لم يحضروا الجلسات. لقد قيل ذلك لتبرير القول بعدم توفر ضمانات للمتهمين.

من أين لهم بأن الدبلوماسي له الحق في أن يحضر محاكمة لا يتم فيها محاكمة مواطن من جنسية البلد الذي يمثله؟ لو كان هناك مواطن أجنبي ما كان يجوز أن تجري المحاكمة بغياب الممثل الدبلوماسي. وعندما ينبغي إجراء محاكمة مواطن أجنبي ارتكب جريمة في بلدنا مثل الاتجار بالمخدرات، أو اقترف أعمالا إرهابية أو جريمة أخرى، دائما يتم دعوة الممثل الدبلوماسي والقنصلي للبلد الذي ينتمي إليه المتهم.

ولماذا يتعين على الممثل الدبلوماسي الأجنبي أن يحضر محاكمة تخص مواطنين كوبيين والمحكمة فيها كوبية والمتهمون فيها كوبيون والوكلاء والمحامون كوبيون وأهل المتهمين كوبيون؟ ما عمل الدبلوماسي فيها؟ هل هو مفتش؟ إن من يرغب في الحصول على معلومات يمكن له أن يطلبها من وزارة خارجيتنا ونحن سنقرر عندها ما هي المعلومات التي يمكن توفيرها له. ولسنا ملزمين بأن نمنح لآخرين امتيازا لم نُعامل بمثله. وللمحاكم في كوبا الصلاحية في أن تقرر من يحضر جلساتها أم لا.

وبودي أن أوضح أننا لم ننتهك ولا حقا واحدا من حقوق الدبلوماسيين في هافانا لأنهم لا علاقة تربطهم بمحاكمة لا تخص مواطني بلدهم.

لقد قررت السلطات القضائية المختصة ألا تسمح بحضور الصحافة، وهذا من صلاحياتها، ونحن نحترم ذلك. إنهم قرروا ذلك لأسباب أمنية وتنظيمية لتجنب الحوادث ولمنع حضور مئات وآلاف وملايين من المواطنين الثوريين الذين أرادوا ربما حضور تلك الجلسات للتعبير عن غضبهم إزاء تصرف هؤلاء المرتزقة والأفراد المجافي لمصلحة الوطن، وهم لم يحضروا أيضا. لقد عُقدت المحاكمات بمراعاة كافة الضمانات لسلامة المتهمين الجسدية والمعنوية والاحترام والنظام اللازم لأسرهم وكافة المشاركين فيها.

أعود وأكرر أن الجلسات كانت سماعية ومفتوحة وبحضور الطرفين، بحيث يشكل ذلك مبدأ قانونيا يقضي بالدفاع عن المتهم وطرح الرأي المعاكس.

رابعا، مارس جميع المتهمين ووكلائهم الحق في تقديم بيانات وإثباتات لصالحهم إضافة إلى البيانات والإثباتات التي قدمتها النيابة بعد التحقيق، وكذلك حقهم في الاستعانة بالشهود، حيث قدم محامو الدفاع ٢٨ شاهدا إضافة إلى الشهود التي قدمتهم النيابة، وتم القبول بـ ٢٢ منهم فورا.

وجميع الوكلاء القضائيين تدارسوا الملفات في وقت مسبق. ولم يجر هنا ما جرى للمحامين الموكلين عن المواطنين الكوبيين الخمسة في ميامي الذين لم يسمح لهم بدراسة إلا ٢٠ بالمائة من صفحات الملفات لأن الحكومة الأمريكية أضفت صفة السرية على ٨٠ بالمائة منها.

ولم يجر هنا مثلما جرى للمواطنين الكوبيين الخمسة في ميامي الذين لم يستطيعوا قراءة نص التهمة الموجهة ضدهم، كما لم يحدث هنا أيضا أن كان على محاميي الدفاع أن يدافعوا عن موكليهم دون إطلاعهم على ٨٠ بالمائة من أوراق ملف قضية النيابة. لا، لم يحدث ذلك هنا.

كما لم يتم هنا إخضاع المتهمين للعزلة التامة في زنازن تأديبية لمنعهم من تحضير أنفسهم لساعة الجلسة.

خامسا، لجميعهم الحق في الاستئناف لدى المحكمة العليا لأنه حق وارد في القانون الكوبي ويتم احترامه بدقة.

سادسا، ذكرتُ في البداية أن لديَّ ستة أمثال على ضمانات المتهمين في المحاكمة. لقد تم ضمان الأمن الفعلي والسلامة الجسدية والمعنوية لكافة المتهمين في كافة مراحل المحاكمة بشفافية واحترام كامل، ولا يوجد أدنى دليل على عكس ذلك ولا بصيص من الشك فيه، ولا يمكن لأحد أن يدعي بأننا استخدمنا أساليب تعسفية أو قمعية أو سلكنا سبيل التهديد أو الابتزاز لأننا أصحاب أخلاق وقيم نؤمن بها وهي التي سمحت لنا أن نصل إلى هنا، وشعبنا يدرك ذلك تماما.

وبخصوص هذا الموضوع، أي الضمانات، سوف نعرض عليكم أقوال أحد المتهمين في محاكمة جرت أمس.

(يبدأ عرض الفيديو)

رئيس المحكمة: هل ترغب في الإدلاء بأقوال أو تمتنع عنها؟

المتهم: نعم أريد الإدلاء بأقوال.

رئيس المحكمة: بحرية؟

المتهم: نعم بحرية.

رئيس المحكمة: تفضل.

المتهم: أقترح عليكم أن تطرحوا عليَّ أسئلة مثلما عاملتم المتهم ميغيل. من الأفضل أن يُطرح عليّ أعضاء المحكمة الأسئلة.

رئيس المحكمة: الإدلاء حر، هل أنت راغب فيه ... إذن أكرر لك نفس الكلام: إذا كان هناك أي سؤال لا ترغب في الإجابة عليه، عليك أن تبلغ أعضاء المحكمة بذلك. هذا حق لك.

المتهم: أريد أن أؤكد هنا، أمام هذه المحكمة، المعاملة السليمة التي قوبلنا بها من جانب سلطات أمن الدولة داخل أجهزة التحقيق، كانت معاملة عادلة، لم نتعرض إلى تكدير ما و لم نتعرض إلى معاملة سيئة على الإطلاق.

يجب أن نوضح بجلاء أن المعاملة التي قوبلنا بها من جانب الضباط والقيادة العليا في ''بييماريستا'' ومن العاملين في الداخل، منهم السجانون وجميع العاملين في الخدمات، كانت أفضل معاملة أو على الأقل، أفضل معاملة تجاهي أنا، يجب أن أقول ذلك، لأنني، طبعا، لم أكن على اتصال مع المتهمين الآخرين. وأريد أن أشكرهم هنا، لأن المعاملة كانت على ما يرام وقدموا لنا عناية طبية دقيقة، ثلاث مرات في النهار، وفي حال ظروف الشعور بألم أو مشكلة صحية كان الأطباء إلى جانبنا في زنزانة، بجانبنا، إما بسبب ارتفاع في ضغط الدم أو لأنه حان وقت تناول الدواء، أو في حال ألم هنا أو وجع ضرس أو أي شيء آخر، كان جهاز التحقيق إلى جانبنا بشكل دائم.

سمحوا لنا بزيارات أهلنا لمدة ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ دقيقة لنلتقي مع ذوينا ونحن نشكرهم على ذلك. أو على الأقل أشكرهم أنا على ذلك، ويجب عليَّ أن أقول إن اللقاء مع أهلنا كان بحضور المحقق، ولكنه طبعا، كان لقاء مفتوحا، سمحوا لنا بالتحدث إليهم في متسع من الوقت ولحظات الاتصال مع محامينا كانت واسعة أيضا ومنحوا لنا كل الوقت للاتصال معهم.

حسنا، أريد أن أوضح هنا أن الشائعات الكاذبة التي يمكن أن تتردد حول مثل هذا التصرف غير السليم من قبل السلطات التي تقوم بالتحقيق القضائي في ''بييماريستا''، هي شائعات كاذبة، ولا يمكن القول أننا هناك قوبلنا بمعاملة سيئة أو أنهم هناك يكدرون أحدا أو يظلمون أحدا.

فيليبي بيريس: يجب عليَّ أن أضيف إلى ما رأيناه هنا بعض التوضيحات. يجب عليَّ أن أقدم لكم هذه المعلومات: يوجد ٣٧ متهما كانوا يعملون ''كصحفيين مستقلين''. لقد رأيت نشرات تتكلم عن أننا اعتقلنا الصحفيين الكوبيين الأساسيين، وأننا اعتقلنا المثقفين الكوبيين. وهذا أمر ليس أساس له، بل أمر في غاية السطحية يثير استغرابي.

من السبعة وثلاثين متهما الذين أعلنوا بأنفسهم طوال هذه السنوات أنهم ''صحفيون مستقلون'' في حين كانوا يمارسون وظيفتهم كعملاء حكومة الولايات المتحدة في كوبا، منهم في الواقع ٤ فقط درسوا الصحافة وعملوا كصحفيين في يوم من الأيام، أهذا واضح؟ ٤ من ٣٧ ولا يوجد في كوبا مستوى فني متوسط في الصحافة، أهذا واضح؟ ولا في أي مكان آخر من العالم. عدد الذين قاموا بدراسة الصحافة في جامعة من الجامعات وعملوا في يوم من الأيام كصحفيين هم ٤ فقط من ٣٧. ومن قاموا بدراسات جامعية من نوع ما، ١٤ فقط، من ضمنهم هؤلاء الأربعة، أهذا واضح؟ وذلك لكي تساعدوني في إيضاح هؤلاء الذين تلقوا معلومات غير صحيحة وليست هي في أي حال من الأحوال بمعلومات صادرة عن نية سيئة.

من فضلكم، ساعدونا على أن نقول لهم أنه يوجد في كوبا، إضافة إلى ١٥٧ مراسلا يعملون لوسائل إعلام أجنبية – البعض منهم مواطنون من بلدان أخرى، والبعض الآخر منهم كوبيون، وأنتم هنا تشكلون جزءا هاما منهم – فإن من يعملون في كوبا كصحفيين حاملين شهادات الليسانس في الصحافة، صادرة عن جامعاتنا، بعد خمس سنوات من الدراسة والكثير منهم قاموا بدراسات عليا في مؤسسات أخرى وفي جامعات أخرى من العالم هم ١٧٥ ٢ صحفيا. من فضلكم، وضحوا لهم أنكم أنتم الصحفيون وهم أيضا، أي الـ ١٧٥ ٢ صحفيا كوبيا الذين يعملون اليوم في ٥٤٨ وسيلة من وسائل الإعلام الكوبية – خمسمائة وثمانية وأربعون وسيلة إعلامية – إذاعة وتلفزيون، مطبوعات منها، ٢٣٧، لديها موقعها على شبكة الإنترنت. هذه هي الصحافة الكوبية وليست صحافة المرتزقة التي تنشر في ''ميامي هيرالد'' ما يريدونه سادتهم مثلما سنرى فيما بعد، لأننا سنفيدكم بالمزيد من البيانات. أهذا واضح؟

حسنا، من فضلكم، لنر ما إذا كان يمكن فسح المجال لفكرة تقول إنه كان يوجد أربعة من السبعة وثلاثين الذين عملوا كصحفيين طوال حياتهم وأنهم ١٤ الذين درسوا في الجامعة وإنه يوجد هنا أكثر من ٠٠٠ ٢ صحفي كوبي و ١٥٧ صحفي أجنبي يحملون شهادات وكانوا قد عملوا كصحفيين ولديهم عمل معترف به وطلبوا هم أن لا تلحق الإهانة بنقابتنا ولا بكم لأننا نقدر ونحترم عملكم، لأنكم تقومون بعمل مهني وبعمل إعلامي وتؤدون دورا اجتماعيا هاما نعترف به وندعمه. لكن، طبعا، إطلاق صفة صحفي على جماعات المرتزقة التي تشارك في مؤامرة انقلاب ضد الوضع القائم في كوبا فهذا بمثابة أمر يجرح إحساسنا.

يجب عليَّ القول، من جانب آخر، إنه يوجد في كوبا، من بين اقتصاديين ومحاسبين، أكثر من ٠٠٠ ٦٠. ولذا فالفكرة التي تدور حول أنه تم هناك إلقاء التهمة على الاقتصاديين الكوبيين الأساسيين تبدو لي فكرة تهين ذكاءنا. يوجد أكثر من ٠٠٠ ٦٠ ولا أحد منهم كان هنالك، أهذا واضح؟ أكثر من ٠٠٠ ٦٠.

يوجد في كوبا أيضا أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ خريج جامعي. وحينما أرى بعض الشخصيات من الذين يقولون إن أفضل المثقفين الكوبيين أصبحوا متهمين، أفكر في رفاقنا، في أبطالنا في مجالات الرقص والموسيقى والآداب والشعر والرسم وفنون الأداء وفي شخصياتنا في الصحافة وفي كُتَّابنا. يبدو لي أن عدم الاعتراف بذلك وحصر أهل الثقافة الكوبية في هذه المجموعة من الأشخاص لأنه يوجد من بينهم اثنان من خريجي الجامعة وبعض المثقفين وبعض الأشخاص الذين عملوا كصحفيين في يوم ما، يبدو لي أنه في الواقع إهانة للجهد الذي بذلناه من أجل تثقيف شعبنا ومن أجل الثقافة ذاتها.

لذلك، ساعدوننا في توضيح ذلك: فلم يتم جلب جميع الخريجين من الجامعات الكوبية من أجل المثول أمام المحكمة ويوجد في كوبا أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ منهم. وأقول هذا بدون إزعاج طبعا، أليس كذلك؟ ولا يعني ذلك أننا نسمح لأحد أن يؤدي إلى أن ينفذ صبرنا أو أن يثير فينا الغضب بسبب هذه التصريحات ولكن نظن أنه يجب أن نقول الحقيقة بكل صراحة بغض النظر عن المواقف أو الآراء التي يتخذونها تجاه كوبا.

أخيرا، أريد حول هذا الموضوع أن أشير هنا إلى أن النيابة العامة استخدمت المواد التالية الواردة في الدستور الكوبي، فيما يتعلق بقوانين سبق وتم المعاقبة عليها في كوبا. لا يوجد أحد هنا يجري الحكم عليه وفقا لقانون تم إصداره بعد إلقاء التهمة عليه. يوجد هنا دولة القانون، يوجد هنا بلد لديه مؤسسات يحترم بعضها الآخر وتمارس عملها.

لقد طبقت المادة ٩١ من قانون الجنايات الكوبي، والقانون ٦٢ من عام ١٩٨٧، الذي يوجد أصله في قانون الجنايات الاسباني. تبدو هذه المادة في قانون الجنايات الكوبي منذ أن كانت كوبا مستعمرة لاسبانيا، كما تبدو هذه المادة تقريبا بنصوصها الكاملة في قانون الجنايات الأمريكي. وتدور حول ارتكاب: ''أفعال ضد الاستقلال وسلامة أراضي الدولة. إن الذي يقوم بفعل لصالح دولة أجنبية بهدف إلحاق الضرر باستقلال الدولة الكوبية أو سلامة أراضيها يُحكم عليه بالسجن من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة أو بالإعدام''.

هذا ما تنص عليه هذه المادة منذ وجود قانون الدفاع الاجتماعي من عام ١٩٣٦ في كوبا الذي كان منحدرا من أصله الاسباني. أهذا واضح؟

ونحن نرى والقضاة يرون والشعب الكوبي يرى أن الذي يستلم مبالغ من الأموال من دولة أجنبية عظمى إنما يؤيد الحصار ويساهم في نشر معلومات مغرضة تبرر الحصار ويأتي أفعالا لصالح دولة أجنبية عظمى، ويزود بمعلومات بهدف تطبيق قانون ''هيلمز – بورتن'' وبالتالي، فإن قوانيننا يجب أن تساعدنا على الدفاع ضد تلك التصرفات.

لماذا لم نعمل هذا من قبل؟ هذا صحيح. كما سبق وشرحت لكم، كنا صابرين وكنا متسامحين فاضطرونا إلى الدفاع عن ذاتنا.

من جانب آخر، تم تطبيق بعض المواد الخاصة من القانون رقم ٨٨ حول حماية الاستقلال الوطني والاقتصاد الكوبي، أي قانون كوبا المضاد عندما تم إصدار قانون ''هيلمز – بورتن''. ولم تكن كوبا الدولة الوحيدة التي أعلنت أنه بمثابة جريمة التعاون مع قانون ''هيلمز – بورتن'' وإطاعته. لقد اتخذته كندا قانونا لها. ففي كندا يُعد بمثابة جريمة التعاون مع، أو الانصياع إلى، قانون ''هيلمز – بورتن''. لقد أقر الاتحاد الأوروبي نظاما وفي مجموعة أخرى من البلدان، في المكسيك والأرجنتين أقروا قوانين تعاقب من خلاله جريمة التعاون مع قانون ''هيلمز – بورتن'' أو الانصياع له. ويعتبر بمثابة جريمة في تلك البلدان تنفيذ ما نص عليه قانون ''هيلمز – بورتن'' كقانون مضاد له، وكقانون دفاعي شرعي أمام طابع القانون المذكور الذي يتجاوز نطاق الأراضي الإقليمية. كيف يمكننا عدم اتخاذ قانون مضاد يكفل الحفاظ على مصالحنا من ذلك القانون؟

قيل إن هؤلاء السجناء هم سجناء ضمير وإنه تم إلقاء التهمة عليهم بسبب فكرهم أو كلامهم، الأمر الذي أرفضه أنا بتاتا. لقد حُوكموا هنا على أفعال وتصرفات تعتبر في القانون جرائم وليست أفكارا في أي حال من الأحوال. نحن ننتصر في معارك الأفكار باستخدام الأفكار مثلما كان يقول خوسيه مارتي ونحن أقوياء في أفكارنا. لكننا كنا نعاقب أفعالا وتصرفات.

يوجد لدينا بنود خاصة بالقانون رقم ٨٨ حول حماية الاستقلال والاقتصاد الوطني:

مادة ٥-١: ''الذي يلتمس معلومات لاستخدامها من أجل تطبيق قانون 'هيلمز – بورتن' ولأغراض الحصار والحرب الاقتصادية ضد شعبنا بهدف إفساح المجال للفوضى في النظام الداخلي وزعزعة استقرار البلد والقضاء على الدولة الاشتراكية وعلى استقلال كوبا، يحكم عليه بالسجن''.

مادة ٦-١: ''الذي يجمع ويعيد الطباعة والنشر لوثائق ذات طابع تخريبي يعود مصدرها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى وكالاتها وإلى مؤسسات نيابية وإلى موظفين وإلى أية هيئات أجنبية لدعم أهداف قانون 'هيلمز – بورتن' والحصار والحرب يقع

في ...'' لقد قيل إنهم سجناء لأنهم كانوا لديهم في منازلهم كتب المؤلف مارك توين، أو لأنه كان لديهم في منازلهم كتب مثل ''مغامرات توم سوير'' أو الانجيل. هذا القول يجرح إحساسنا ويهين حقيقة تلك التهمة.

لماذا لا يعتبر جريمة في كوبا نشر دعاية لحساب حكومة الولايات المتحدة والمنشورات للتخريب الداخلي والنصوص التي تحكي عن إبقاء الحصار على كوبا؟ لماذا لا يمكننا الدفاع عن الحصار الأطول أمدا في التاريخ؟ لماذا؟ إن لشعبنا الحق، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن حرية تقرير مصيره واختيار نظامه وتعود له الصلاحية في أن يعتبر في قوانينه بمثابة جريمة تلك التصرفات والأفعال التي تساهم في الاعتداء على بلدنا والتي تمول من الخارج وبالتالي تعتبر جريمة.

نحن لا نقتل أحدا لهذا، ولا نمارس التعذيب ضد أحد لهذا، ولكننا نعاقب عليه وشعبنا يطلب منا بقوة الدفاع عن الثورة ويوجد لدينا رأي عام يرى كيف تتم مصادرة الطائرات والسفن التي تصل إلى هنالك، الذي يرى كيف تتصرف المجموعات في فلوريدا، بلا عقاب، تلك المجموعات التي تتدرب بالأسلحة الثقيلة للاعتداء على بلدنا، وكان عليه أن يقدم أرواح أبنائه نتيجة عشرات السنين من الاغتيالات والأعمال التخريبية.

إنني أشير هنا إلى حقنا المشروع في الدفاع المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ونحن نواجه حاليا حربا اقتصادية وسياسية ودعائية. ومن يتعاون هنا داخل كوبا مع هذه الأهداف يجب عليه أن يدرك إنه يرتكب جريمة.

مادة ٧: ''الذي يستهدف تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانون 'هيلمز – بورتن' والذي مثلما سبق وأن رأينا يأخذ بالحسبان الأموال لتمويل التخريب – ويقدم دعمه للحصار وللحرب الاقتصادية ويتعاون بطريقة ما مع محطات الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات أو مع غيرها من وسائل الإعلام الأجنبية...'' ولا نقصد هنا أبدا المراسلين الأجانب، لأن القانون ينص على ذلك، ولكننا نعرف أن أولئك صحفيون مصطنعون ممولون يقولون لهم ما يكتبون وهم الذين يطالبون الاتحاد الأوروبي عدم قبول كوبا في اتفاق ''كوتونو'' كما لو كان هذا الأمر مهما لكوبا – وفيما بعد سأتناول هذا الموضوع – كما لو كان بإمكانهم ممارسة الضغوط على كوبا التي قاومت الحصار خلال ٤٠ سنة دون أن ننثني أمام هذا الإجراء أو ذاك. وهؤلاء هم الذين أعلنوا ذلك وكتبوا عن ذلك وهم الذين طلبوا معاقبة كوبا في لجنة حقوق الإنسان تبريرا لوجود الحصار وهؤلاء الذين طلبوا عدم رفع الحصار لأنهم يقولون إن ''الظروف لم تكن بعد ناضجة'' ومن جانب آخر، هم الذين يستلمون أموالا للقيام بذلك ويتعيشون من ذلك ويعيشون جيدا وسنرى هذا فيما بعد.

إذن، طبقت هذه المواد المنصوص عليها في قانون حماية الاستقلال الوطني واقتصاد كوبا، قانون رقم ٨٨ وقانون الجنايات الكوبي.

من جانب آخر، تم تقديم كمية واسعة من الأدلة ومن المستندات الثبوتية من قبل خبراء وشهود. فمثلا، خبراء المصرف المركزي الكوبي أثبتوا في إحدى المحاكم كيف تتدفق أموال من حكومة ما، مرورا بالوكالات الأمريكية ومنها إلى عملائها في كوبا. أصبح واضحا الطريقة التي تعبرها الأموال القذرة ويدرك كيف تأتي: من حكومة الولايات المتحدة – من خلال وكالات اسمية، ومنظمات غير حكومية ومجموعات ومؤسسات قائمة في الولايات المتحدة ومن هناك إلى كوبا، عن طريق التهريب وتحت غطاء التحويلات العائلية وهذا أصبح معروفا بشكل تفصيلي. هذه هي الأموال العامة العائدة إلى برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لا نتكلم هنا عن أموال الخدمات الخاصة، أي الأموال التي تسلمها هنا مباشرة مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة.

بعد إحاطتكم بكل هذه المعلومات لا ينقصني إلا إبلاغكم الآن ببعض الأمور الأخرى التي تعد في غاية الأهمية.

إن الدور الرئيسي في تشكيل وتأسيس هذه المجموعات وفي قيادة هذه المجموعات وفي تمويل هذه المجموعات وفي تشجيعها وحماية هذه المجموعات من المرتزقة في كوبا يعود إلى حكومة الولايات المتحدة. وبالتحديد إلى مكتب رعاية مصالح أمريكا في هافانا. ولقد ثبت هذا بشكل واضح وواسع أثناء المحاكمات بالنسبة إلى من ينشئ ويقود ويمول ويشجع ويحافظ على تكوين عملائها في كوبا وعملهم التخريبي. وعلى أي أساس يقوم بهذا؟ على أساس تنفيذ قانون ''هيلمز – بورتن''.

بند ١٠٩: ''ترخيص الدعم – يصدر كما يرد في النص – للجماعات الديمقراطية ولجماعات حقوق الإنسان''.

''بند مخصص: للرئيس أن يقدم المساعدة، – بمعنى الأموال، وهي أموال عائدة إلى دافعي الضرائب الأمريكيين – وغيرها من المساعدات إلى أشخاص وإلى منظمات في كوبا ...''.

بند ١١٥ من قانون ''هيلمز – بورتن'': ''انعكاسات هذا القانون على الأنشطة المشروعة – وتأملوا غرابة التعبير – من جانب حكومة الولايات المتحدة''.

ثم ''لا شيء من المنصوص عليه في القانون المذكور'' – يعني أن لا شيء من ما تم ذكره هنا، وبمعنى أنه على الإدارة والرئيس تقديم الدعم من خلال برنامج الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية – ''يحول دون إجراء تحريات تتعلق بـ – وانتبهوا الآن إلى هذه التعبيرات المثيرة للاهتمام – ''أنشطة حماية أو مخابرات'' جائزة قانونيا وتقوم بها هيئة مكلفة بإنفاذ القوانين أو من قبل هيئة استخبارات تابعة للولايات المتحدة''.

وحتى لا يكون هناك مجال للالتباس وحتى لا يعتقدوا الآن أن الوسيلة الوحيدة لتسليمهم الأموال ولتنظيمهم في كوبا هي من خلال الطريقة القانونية، فإن السناتور هيلمز والسناتور بورتن، كانا قد تأكدا من أن يظهر في النص واضحا دون خلط أو التباس، وأن وكالات المخابرات تستطيع في جميع الأحوال أن تستمر من خلال قنوات سرية في تقديم الأموال والتمويل وغير ذلك من الأمور.

هذا ما يجري تنفيذه في كوبا. يحاولون تقديم هذا كحركة أصيلة نشأت في كوبا، أو ''الجمعية الأهلية'' هكذا يسمونها – في كوبا متجاهلين أكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية وجمعيات كوبية شتى ما بين رؤساء الطهاة إلى الجمعيات النسائية والجماعات البيئية ومراكز الدراسات والمنظمات الشبابية والطلابية في المواضيع الأكثر تنوعا في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في البلد، الأمر الذي يعتبر إهانة بحق كل هذه المنظمات وبحق عشرات ومئات الآلاف وفي بعض الحالات بحق الملايين من أعضائها.

ماذا يعملون هنا؟ إنهم يقدمون هذا على أنه نشوء حركة معارضة في كوبا، كمحاولة من معارضة مصنعة وممولة من الخارج تنفيذا لقانون ''هيلمز – بورتن''.

نحن الذين كان يجب علينا الدفاع عن الثورة منذ أكثر من ٤٠ سنة، عندما صرح السيد كايسون في ميامي: ''إن مستقبل الكوبيين هو أمر يعني الكوبيين، ونحن نريد منهم، من الموجودين في الداخل وفي الخارج أن يتفقوا معا'' – وكان بذلك يفكر على طريقة أنصار باتيستا، إنهم سيأتون إلى هنا للمطالبة بالثروة التي سرقوها من الشعب وتم تأميمها بواسطة الثورة.

نحن نتذكر أن مثل هذه العبارات قيلت لأبناء الوطن الذين كانوا يناضلون من أجل استقلال كوبا ولكنهم حين أعلنوا بأن ''يجب على كوبا أن تكون حرة في الواقع ومع ذلك ووفقا لقرار صدر في الكونغرس فيما بعد تم احتلال البلد عسكريا في واقع الأمر وفرضوا عليه ''التعديلات'' وسرقوا منه ثرواته الطبيعية.

نتذكر، حينما نستمع إلى السيد كايسون إنه يقال الآن أيضا إن ''مستقبل العراقيين يعني العراقيين، وحتى أستطيع أن أتصور أن إدارة آبار النفط والاتفاقيات الجديدة تعنيهم هم أيضا''.

لقد أصبحنا متمرسين في الدفاع عن سيادتنا ولا نؤمن بهذه الحكايات التي لا تصدق ونعرف بأنه يتم تصنيع التخريب من الخارج وأنه توجد محاولة لإنشاء طابور خامس هنا ونحن نمارس حقنا المشروع في مواجهتها بشكل شرعي على أساس احترام القوانين والأخلاق وليس من خلال العودة إلى عمليات اختطاف أو اغتيالات ولا من خلال تأسيس سرايا الموت أو من خلال انتهاك سلامة الأشخاص جسديا وأخلاقيا بحال من الأحوال.

سبق وأن قلت إن مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا يصطنع المجموعات المنشقة وينظمها وأنا أدافع عن رأيي هذا. ويوجد هنا إحدى الصور التي تم تقديمها أمام إحدى المحاكمات. حيث عُرضت مئات من الصور.

يبدو في هذه الصورة السيد كايسون وهو – رجل دبلوماسي أجنبي معتمد لدى هافانا – فيما كان يؤسس الفرع الشبابي للحزب الليبرالي الكوبي، هذا أمر لا يصدق، أن يكون هو مؤسسا لحزب ما في كوبا. أن يؤسس مواطن أجنبي حزبا في كوبا، هذا أمر يبدو في غاية الغرابة ولا يوجد في العالم قانون يسمح للمواطنين الأجانب بتأسيس أحزاب داخل بلد ما. حسنا، ها هو هنا، في صورة المناسبة، لحظة كان يؤسس الفرع، أي البديل، وهؤلاء هم الذين سيحاولون إسقاط الثورة في عام ٢٠٨٠ أو ٢٠٩١. وكما يبدو ستكون الحرب طويلة.

يبدو هنا الاجتماع، لحظة تأسيس اللجنة التنظيمية: هم أربعة أشخاص، الأعضاء الأربعة من هذه المنظمة الجديدة وهم يؤسسون، ويبدو هو هنا مع أعضاء الحركة الجديدة، في اجتماع موسع، يبدو الأربعة والسيد كايسون معهم بالغ الأناقة. يظهر هو على المائدة الموجودة وتبدو كذلك أطباق لحم الخنزير والأقداح وبالتأكيد كان هناك ''مشروبات لإرواء العطش'' أليس كذلك؟ هذا هو الأمر.

مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في كوبا يصنع هذه المجموعات. أنا أؤكد على ذلك وقد تم إثبات ذلك في المحاكمات.

أكرر، إنني لا أرى مجال للالتباس على الإطلاق بين تصرف الحكومة وتصرف بعض من عملائها وتصرف دبلوماسي أمريكي واحد في هافانا وبين موقف الشعب الأمريكي تجاه كوبا وإنني أميز جيدا، ولا أحد منا أصيب ''بميكروب العداء للأمريكيين''، لم ننشأ في جو من الكره والشوفينية بل ندافع عن حقنا في الاستقلال وندافع عن وطننا بنفس الحماس الذي نعبِّر من خلاله عن تضامننا مع العالم وعن احترامنا لكل الشعوب ومن بينها الشعب الأمريكي.

ولديَّ هنا شيء آخر يثير الاهتمام: ''بطاقات الدخول الحر''، للدخول في أية ساعة من النهار ومن الليل، صادرة لصالح بعض من هؤلاء المرتزقة للدخول إلى مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا وعليهم فقط أن يبرزوها.

نحن الكوبيين لا نستطيع الدخول إلى هناك، نظرا لوجود آليات للحماية وإضافة إلى ذلك، موضوع دخول الكوبيين إلى هناك أخذ يتعقد يوم بعد يوم: بصمات الأصابع وإجراءات التفتيش وما إلى ذلك.

ولكن هناك عددا لا يمر بهذه الإجراءات، يوجد لديهم – كما نرى هنا، بطاقة للدخول الحر لصالح السيد أوسكار الياس بيسيت، في أي ساعة من النهار والليل، بطاقة للدخول الحر للسيد هيكتور بالاسيوس.

إن القيود الجديدة المفروضة من قبل وزارة الأمن الداخلي، التي أدت إلى تعزيز التدابير الأمنية في المباني التابعة للمؤسسات الأمريكية الرسمية ثم تعقَّدت إمكانية اجتياز الحدود – وهذا أمر منطقي، كرد فعل بعد أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية – ليست لهذه القيود قيمة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص لأنهم يتمتعون هناك بوضع مميز مثل وضع الموظف سواء بسواء. باستطاعتهم الدخول هناك أسوة بالسيد كايسون، هم يبرزون البطاقة ويدخلون. أتصور أنه بعد مرور الزمن، وبعد أن صاروا معروفين يقولون لهم: ''تفضلوا'' ويدخلون كذلك. هذا هو الواقع.

حسنا، كيف بإمكان كوبي عادي، كوبي بسيط أن يدخل بهذه السهولة وأن يملك بطاقة للدخول اللامحدود تم توقيعها من قبل مسؤول مكتب رعاية المصالح للدخول في أي ساعة من النهار ومن الليل وإلى أي مكان في مبنى مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا؟ يبدو أنه يجب أن يكون المرء متمتعا بثقة كاملة فيه لأنني لم أحصل أبدا على تلك البطاقة ولا على تلك الفرصة. عندما أذهب إلى سفارة ما، يكون لدى السفير الخبر مسبقا وكذلك الموجودين على البوابة كي يسمحوا لي بالدخول، وحتى الأمن الكوبي الذي يحمي البناية الدبلوماسية يكون لديه الخبر مسبقا.

لديَّ هنا لقطة أخرى من الاحتفال (يعرض صورة). تبدو هنا السيدة فيكي هودليستون، لقطة يبدو فيها الجميع مبتسمين متمنيين لها التوفيق في مهمة جديدة في مالي، حيث ذهبت للعمل هناك كسفيرة، لقد تمنوا لها عملا موفقا وجوا من العمل طيبا. كانوا يتحدثون هناك، بعد انتهاء الاجتماع ويبدو في الصورة بعض الموظفين الآخرين من مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في كوبا.

إذن، نحن نعرف جيدا مسؤولية مكتب رعاية المصالح في إنشاء هذه المجموعات.

هنا صورة أخرى – لا أريد أن أثير فيكم الملل – هنا صورة أخرى تثير الاهتمام، تبدو فيها مائدة وعدة صور، وتبدو الرايات الأمريكية ويبدو أنها كانت حفلة استقبال. تظهر هنا زجاجة، أظنها زجاجة شراب البكاردي الأبيض. أنا بالكاد متأكد أنها زجاجة من البكاردي. حسنا، إذن ها هي الزجاجات والاحتفالات والصور. هكذا يتم وضع الخطط لمحاولة إسقاط الثورة الكوبية.

السيد كايسون يجب أن يعرف أننا نعرف، يجب عليه أن يعرف أننا نحن، قبل وصوله إلى كوبا، كنا نتعامل مع هذه المواضيع. وقد يواصل محاولاته بإصرار لتحقيق مراميه ولكن عليه أن يعلم أن هذا أمر ليس سهلا لأنه لا يتعامل مع شعب ساذج بل شعب أصبح متمرسا في الدفاع عن سيادته واستقلاله.

قلتُ إن حكومة الولايات المتحدة تقود هذه المجموعات والآن أقول إنها هي التي تمولها. الأموال المخصصة لهذه المجموعات هي أموال رسمية لحكومة الولايات المتحدة. لدينا هنا فقط برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وسبق وذكروا أن ما يعطونه لهم هو الجزء الأقل.

والشعار هنا هو: ''زيادة التضامن مع ناشطي كوبا في العالم'' بغرض تسهيل حركتهم من خلال سفريات وجوائز وإكراميات والمبلغ الذي تم تخصيصه للعام ٢٠٠٢ كان ٨ ٠٩٩ ١٨١ دولار أمريكي. ولو خصصت الوكالة الأمريكية المذكورة، في جو من العلاقات العادية مع كوبا، كل هذا المبلغ من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للكوبيين لكان بإمكانها بهذا المبلغ، أي ٨ ملايين دولار، إنشاء مدارس وتجهيز مجمعات طبية وبناء مساكن، ولكنها تخصص هذا المبلغ للأعمال التخريبية. وليس الأمر هنا أننا نطلب ذلك وأننا بحاجة إليه، نحن نطور بلدنا رغم الحصار الذي فرضوه علينا وشعبنا يعلم ذلك ويعلم ما يواجهنا من صعوبات.

''المساعدة على إنشاء منظمات غير حكومية مستقلة في كوبا'' ٠٠٠ ٦٠٢ ١ دولار، ''لإسماع صوت الصحفيين المستقلين'' ٠٠٠ ٠٢٧ ٢ دولار، ''لتخطيط الانتقال في كوبا''، ٠٠٠ ١٣٢ ٢ دولار، ''لتقييم كيفية سير تنفيذ البرنامج'' ٠٠٠ ٣٣٥ دولار. كيف تم القيام بهذا؟ من خلال إنشاء مجموعات في الولايات المتحدة تستلم هذه المبالغ ثم يضعون في جيوبهم الجزء الأكبر منها، ''بحكم المنطق المادي والتجاري'' على أن يُرسل جزء منها إلى كوبا، إلى هذه المجموعات.

لقد استلم ''مركز كوبا حرة'' في العام ٢٠٠٢ مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ دولار. وهو يتلقى معلومات من مجموعات حقوق الإنسان، ثم يقوم بإرسالها ونشرها وتوزيعها.

''مجموعة عمل الانشقاق الداخلي'' ٠٠٠ ٢٥٠ دولار، هذا ما خُصص لها، و ''دار الحرية'' هم المكلفون بالبرنامج الانتقالي في كوبا، يعني ذلك، أنهم يهتمون بأمور استراتيجية أكثر – هذا هو فرانك كالزون – ٠٠٠ ٣٢٥ ١ دولار، و ''معهد الديمقراطية في كوبا''. كل هذا يجري في ميامي، والبعض الآخر من هذه الأمور يجري في واشنطن ولكن أغلبيتها تكون في ميامي، يوجد هنالك عدد من الكوبيين النشيطين يعرفون أن جزء من هذه المبالغ لا يحتاج بالضرورة إلى أوراق ثبوتية لتبرير إنفاقه بل يذهب مباشرة إلى ''نفقات تمثيل'' ويتم إرسال جزء آخر إلى هنا. هناك أيضا ''المعهد الجمهوري الدولي'' أحد منظمي الجوائز والرحلات إلى الخارج وممولي سفريات أبناء الوطن ''المشاهير'' الذين حظوا بالجوائز في العالم. ''مجموعة دعم الانشقاق''، ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار. كانوا يوزعونها. وأخيرا، هناك ''كوبانيت'' وهي تستلم معلومات وتقوم بنشرها. وتم تخفيض ميزانيتها، ثم ٠٠٠ ٩٨ دولار للمركز الأمريكي لتضامن العمل الدولي – لاحظوا بماذا يهتم هذا المركز، إنه يعمل لصالح المستثمرين الأجانب من أجل عدم توظيف استثمارات في كوبا'' هذا هو هدفهم الاجتماعي المعلن – ويستلم من الحكومة الأمريكية ٥٧٥ ١٦٨ دولار في السنة. من هناك تصل الأموال ومن الخدمات الخاصة.

كيف تصل؟ مثلا، فرانك هيرناندير تروخييو، مسؤول ما يسمى بمجموعة دعم الانشقاق، مقره في ميامي وهذا أمر منطقي، استلم في العام ٢٠٠١ مبلغا قدره ٠٠٠ ٤٠٠ دولار – فقط من برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – ولقد استلم في العام ٢٠٠٢ مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار، أي ثلاثة أضعاف ما قدموه له، ولقد تم نشر هذا الأمر في المواقع الرسمية لحكومة الولايات المتحدة على شبكة الإنترنت. ماذا كان يفعل بالأموال؟ كان يرسل إلى كوبا أغراضا عن طريق التهريب أو مع أناس قادمين إلى كوبا.

لديَّ هنا إحدى قوائمه، لأنه عليه تبرير هذا – وقد تمت مصادرتها في إطار التحقيقات للمحاكمة التي جرت – لديَّ هنا أحد كشوفات الرواتب العائدة له، حيث يبرر فيها أغراض استخدام الأموال. حسنا، لديَّ هنا: جهاز حاسوب، برقم مسلسل، فقد تم الأمر على أساس محترف. لديَّ هنا أسماء أشخاص في كوبا، هؤلاء هم ''أبناء الوطن'' الذين سيحققون عملية الانتقال وهم يناضلون من أجل كوبا وإلى جانب كل اسم يبدو المبلغ الذي استلمه كل واحد وفي ماذا استخدمه هنا. أي، على فرانك هناك أن يقول: ''لقد سلمت مبلغ كذا وهو لكذا عمل''. تبدو هنا – أشياء كانت تدخل إلى البلد عن طريق التهريب، بعض العبوات، في انتهاك للقوانين الجمركية – أغراض كذا وكذا – مصباحان – مصباح واحد – جهاز فيديو، جهاز فيديو، مصباحان، مصباح واحد، طرد خاص لأرماندو

فييار، فرن بالكهرباء لأنخيل هيمينيز، جهاز هاتف، جهاز هاتف، جهاز هاتف، ولمارتا بيناتريس روكي، طرد رقم ١.

هناك عدد من الطرود، عبارة عن ''حقائب هدايا''، أي فيها كمية من الأغراض وأخذوا بتسميتها ''طرد كامل رقم ١''.

ولأنا مريا اسبيونوسا إسكابييو، طاقم من الطناجر (ضحكات) للنضال من أجل الديمقراطية في كوبا. مصباح، جهاز تلفزيون، جهاز فيديو، طرد، طرد، طرود تحتوي على أطعمة وأدوية.

لأنه يجب القول إن إحدى الحالات الأكثر سخرية من عمل ونشاطات هذه المجموعات هي أن تسمح لها حكومة الولايات المتحدة الحصول على أطعمة وأدوية، لكي تروجها فيما بعد، في الحي السكني، وانتهازا للحاجة الموجودة، انتهازا لحاجة أب يبحث عن دواء لم نتمكن من تأمينه في هذه السنوات، رغم كل الجهود، وتقوم خلال هذه الطريقة بتجنيد أفراد حتى يكون هناك أناس مدينين لها بالمعروف وأنشأت ما يسمى ''بمركز توزيع'' لإعطاء الناس أطعمة وأدوية ممنوعة على الكوبيين بسبب الحصار الأمريكي الذي يساهمون في الحفاظ عليه

إذن، هذا أمر يبعث على السخرية. ها هي نقود وأموال، جهاز تلفزيون، مصابيح، طقم من ٢١ وعاء – لا يذكر أواني ماذا، جهاز طفل رضيع، ايديلفونسو هيدالغو تلقى جهاز طفل رضيع. لا نعرف كيف يكون لهذا علاقة ''بالكفاح من أجل الديمقراطية في كوبا''. هذا هو واحد من تلك المجموعات. أموال تقدم من أجل العيش على هذه الأموال. فهم لا يعملون، أغلبيتهم لا يعملون، يعيشون من وراء هذا سنوات وسنوات.

لديَّ هنا معلومة أخرى تثير الاهتمام: إيصالات تسليم أموال؛ أي إيصالات تثبت استلام الأموال. هذه هي أموال وزعها هيكتور بالاسيوس على أناس آخرين، أموال وصلت من بورتوريكو أيضا إلى كوبا بطريقة غير مشروعة. لدينا هنا السيد هيكتور بالاسيوس في رسالة للسيد المسؤول في بورتوريكو عن عملية التمويل هذه، ويدعي إنريكي بلانكو، وتقرأ عبارة مكتبات كوبا المستقلة، على رأس الورقة التي كتبت عليها الرسالة.

السيد إنريكي بلانكو، الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٢.

أرفق لكم الإيصالات التي تبرر النفقات، حسب الأموال التي أرسلتها وتعليماتك لتسليمها. هل الأمر واضح؟ أكشف لك حساب ما فعلته بالمال الذي أرسلته وكيف نفذت أنا تعليماتك، يقول لهذا السيد الذي يتخذ من بورتوريكو قاعدة له.

''ما زال في الصندوق ١٦٠ دولارا، وستبقى مجمدة حتى موعد تلقي تعليماتك''. أي أنها حسابات بالغة الدقة، وتتم حسب ''المبادئ المقبولة عموما''، على ما يبدو.

لك تحياتي المخلصة، صديقك، هيكتور بالاسيوس.

ثم ها هي الإيصالات والفواتير.

''يسلم بهذا الإيصال للسيد إيفان هيرناندير كاريجو، منسق محافظة ماتانزاس، ٣٠ دولارا'' - لأن ٣٠ دولارا في كوبا مبلغ كبير من المال، لأنه لا يتوجب على أي من هؤلاء الأشخاص أن يستخدموا هذا المال من أجل دفع أجر الطبيب أو إرسال أبنائه إلى المدرسة، أو من أجل الحصول على بدل التقاعد لاحقا؛ كلهم يذهبون إلى الاستاد لمشاهدة مباريات البيسبول حيث يدفعون بيسو واحدا. إذن، ٣٠ دولارا، إنما هو راتب كبير، يسمح لهم بالعيش كما يعيش مدير شركة في الولايات المتحدة - ''باسم المساعدة، باسم مشروع المكتبات المستقلة ...'' وهكذا، هذه هي قائمة طويلة من الإيصالات والفواتير (يقوم بعرضها على الأنظار) وهي تثبت المصدر الذي تأتي منه الأموال.

لدينا هنا السيد أوسكار اسبينوسا شيبي، وبعضنا في وزارة الخارجية يتذكر اسمه. هذا السيد تلقى منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، خلال سنة واحدة، حسب الإيصالات والفواتير، مبلغ ١٥٤ ٧ دولار؛ وأتصور أن ذلك يزيد عما يتلقاه جميع الصحفيين الجادين تقريبا المتواجدين هنا والذين يشتغلون بجد لحساب وسائلهم الإعلامية، إنه مبلغ ١٥٤ ٧ دولار. كان مخبوئا في منزله، في بطانة سترة - ولا يُعرف لماذا، ما دام مالا تم كسبه بنزاهة، لأنه لا يُمنع في كوبا حيازة العملة الصعبة، فتستطيع إيداعه في مصرف، وتكسب فوائد، ٦٦٠ ١٣ دولار، المدخرات، بالإضافة لسبعة آلاف دولار في السنة. وهو لا يعمل منذ نحو عشر سنوات. فمن أين أتى بهذا المال، إنه مقابل إرساله ما طلبوا منه أن ينشره؟ من ''كوبانيت'' CUBANET، كما سبق وذكرت، لقد تلقى ٠٠٠ ٣٤٣ دولار عام ٢٠٠١، وأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠٠٢ من أجل القيام بذلك.

انظروا الآن لما لهذا الأمر من أهمية. ترد هنا الإفادة التي بحوزة مانويل اسبينوسا شيبي، المواعيد التي تلقى فيها: ١٤ كانون الثاني/يناير، ١٦٥ دولارا؛ ١٥ شباط/فبراير، ٢٢٠ دولارا؛ ١٤ آذار/مارس، ١٤٠ دولارا؛ ٢٢ تموز/يوليه ٧٥٠ ١ دولارا؛ ٢٢ آب/أغسطس، ٩٦٠ ١ دولارا؛ ١٦ أيلول/سبتمبر، ٩٢٣ ١ دولارا. كل هذه القائمة هي عبارة عن دفعات مرسلة.

هيكتور بالاسيوس، كان لديه في المترل حوالي خمسة آلاف دولار. يمكن لأي كان أن يمتلك الدولارات، لا يعرف أحد لماذا كان يخبؤها داخل قارورة دواء؛ فإذا كان مالا مكتسبا بطريقة نزيهة، لم تكن هناك حاجة لتخبئته.

من واجبي القول إنه في الأعمال التي سبقت هذه المحاكمات تمت مصادرة عشرات الآلاف من الدولارات. ولاحظوا هذه الطرافة، ٢٠٠ ١ بيسو كوبي فقط؛ جميعهم تقريبا عاطلون عن العمل، لا يعملون في كوبا، لا وظيفة لهم، إنما هم يعتاشون من هذا، ''الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية''.

كما يلاحظ، حسابات ''الكفاح من أجل الديمقراطية في كوبا'' هي بالدولار، ٢٠٠ ١ بيسو هو ما تم العثور عليه في منازل كل هؤلاء، بين كل ما أمكنهم امتلاكه. وأعتقد أن من واجبي أن أقولها، وأحاول ضبط نفسي والتذرع بالصبر، لأنكم تدركون وشعبنا يدرك بأنه أمر يبعث على الاستياء أن يُعرف بأن هناك أناسا يتلقون مالا ويعتاشون من هذا، بخدمة الدولة العظمى التي تعتدي على شعبنا، في الوقت الذي يعمل فيه في كوبا عشرات الآلاف من الأطباء الكوبيين، ومئات الآلاف من المعلمين في حالة قصوى من التقشف، في سبيل تأمين الرفاهية للناس، في سبيل العمل من أجل الناس، في سبيل ضمان حقوق الإنسان الأساسية، غير المؤمّنة اليوم بالنسبة للملايين من سكان الكرة الأرضية؛ لكي يكون لهم الحق بالصحة، التي لا حق بها لأربعين مليون مواطن في الولايات المتحدة، أو ليكون لهم الحق بالتعليم، الذي لا حق مضمونا به لنحو ٩٠٠ مليون شخص في العالم، ممن لا يعرفون القراءة ولا الكتابة. فإن ترى هؤلاء الأشخاص ''يناضلون من أجل الديمقراطية'' هو أمر يبعث عندنا في الحقيقة...

بودي الآن أن تروا الشهادة التي أدلى بها طوعا في المحكمة السيد أوسفالدو ألفونسو، الذي تردد اسمه أيضا في هذه الأيام.

رئيس المحكمة: يمنحك القانون حق الشهادة أو الامتناع عن ذلك. هل ترغب بالشهادة؟

أوسفالدو ألفونسو فالديس: نعم، بالطبع.

رئيس المحكمة: هل ترغب بالإدلاء بأقوالك بحرية؟

أوسفالدو ألفونسو فالديس: نعم.

رئيس المحكمة: الكلمة لك.

أوسفالدو ألفونسو فالديس: هل بإمكاني فعل ذلك قراءة؟

رئيس المحكمة: نعم.

أوسفالدو ألفونسو فالديس: أنا، أوسفالدو ألفونسو فالديس، أعترف بأنه في نشاطنا المعارض أمكن استخدامنا من قبل موظفين في مكتب رعاية المصالح، وعليه فإنه، في إطار نيتنا القيام بكفاح سلمي، استجبنا لمصالح الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى.

نعلم بأن مصدر الموارد التي تصلنا من أجل القيام بنشاطنا هو أرصدة تقرها حكومة ذلك البلد. أذكر مقابلة في المكتب (مكتب رعاية المصالح) نفسه، والذي أتى من أجل وكالة التنمية الدولية الأمريكية إحدى المناسبات مع موظف من تلك الوكالة التحقق من وصول موارد المكتب إلى أيدينا. تم في تلك اللحظة بحث سبل بديلة تصل تلك الموارد إلى إيدينا عبرها، بعضهم كان موافقا، وآخرون لا، إذ رأوا بأن من شأن ذلك أن يثبت بوضوح أننا نعيش على نفقة مكتب رعاية المصالح، وهو أمر نحن ننفيه. اقترح بعضهم إيصالها عبر ممثلين في الخارج، سعيا إلى عدم إثبات الرابط المباشر بين الحكومة الأمريكية وبين المعارضين. تم إبداء الاهتمام حول ما سنفعله في القمة الأيبيرية الأمريكية، إذا ما كان سيتم إرسال وثيقة ما. كما تم بحث الحاجة لوحدة المنشقين الداخليين.

تم النصح في تلك المناسبة بأنه من المهم للغاية أن نعقد لقاءات مع شخصيات قادمة من بلدان اشتراكية سابقا، كبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما، إذ أن لدى هؤلاء خبرات من شأنها أن تكون مفيدة لنا في الكفاح ضد النظام الاشتراكي السائد في كوبا.

شارك في هذا اللقاء عن مكتب رعاية المصالح السيدة فيكي هدلستون؛ والزائر الذي لا أذكر تماما كنيته، أعتقد أنه مولر، وعن كوبا تواجد السيد خيسوس جانيس بليتيير، الذي توفي، وغيره.

أعترف بأنني تلقيت أموالا ومساعدة مادية من منظمات تتخذ من ميامي مقرا لها، وأن هذه الموارد مصدرها حكومة الولايات المتحدة، وعليه فإننا كنا، بطريقة أو بأخرى، نخدم تلك المصالح.

فيليبي بيريس: هذا هو التصريح الذي أدلى به حين سألوه في النهاية: ''لك الحق في الإدلاء بالشهادة أو عدمه، هل تريد فعل ذلك؟'' ''نعم''. ''هل أستطيع فعل ذلك خطيا؟'' ''نعم''. إنما هو قال ذلك.

يوجد هنا إيصال بتسليم أموال لهذا السيد (عرضه على الأنظار).

''ويسلم عبر هذا الإيصال للسيد أوسفالدو ألفونسو، عضو لجنة مقرري ''الجميع متحدون''، مبلغ ٤٠٠ دولار، ويرسلها له كمساعدة إنسانية الإخوة من 'العمل الديمقراطي

الكوبي''، وهي منظمة في ميامي تلقت في عام ٢٠٠٢ مبلغ ٤٠٠ ألف دولار من ''الوكالة الأمريكية للمعونة الخارجية''.

من ناحية أخرى، لدينا هنا مادة هامة: هذه هي رسالة من كارلوس ألبيرتو مونتانير: ''عزيزي أوسفالدو - كتب لهذا السيد -: ''يصلك مع هذه الرسالة مبلغ ٢٠٠ دولار'' - ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ -، ''ليس هناك من جديد للأسف، باستثناء ما نعرفه جميعا، النظام يتصلب وكل الناس يعلقون آمالهم على موت فيديل. سنرى فيما بعد. كل شيء محزن، ولكن هذا ما عليه الأمور. تحياتي الحارة، كارلوس ألبيرتو مونتانير''. حسنا، كان هذا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١: ٢٠٠ دولار.

في ٢٢ آذار/مارس، أي بعد ذلك بشهرين؛ ''عزيزي أوسفالدو، يتكرم صديق تعرفه أنت بإيصال ٣٠ ألف بيسيتا لك'' - لم يكن اليورو موجودا بعد كعملة متداولة إلزامية، حسب تصوراتي. ''سيتصل بك في القريب العاجل أصدقاء اسبان رفيعو المستوى من أجل التحدث عن ''مشروع فاريلا''. اقترحت خمسة أسماء لوضع أسس هذه الفكرة الجديدة: باياه، ألفونسو، أركوس، راؤول ريفيرو وتانيا كينتيرو''.

سوف أكرر ذلك: ''سيتصل بك في القريب العاجل أصدقاء اسبان رفيعو المستوى من أجل التحدث عن ''مشروع فاريلا''. اقترحت خمسة أسماء لوضع أسس هذه الفكرة الجديدة: باياه، ألفونسو، أركوس، راؤول ريفيرو، كارلوس ألبيرتو مونتانير''. وتانيا كينتيرو. لك تحياتي الحارة وعدد من مجلة.

وبعد ذلك بيومين، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠١: ''عزيزي أوسفالدو، يتكرم صديق مشترك بإيصال مبلغ المائتي دولار هذا'' - بعد يومين من الثلاثين ألف بيسيتا، يمكن أن تكون هناك مشكلات في الدفع نقدا، فكما تعرفون هذا يحدث أحيانا - ''وبلاغ شخصي سينقله لك راؤول. اتصل بي في اسبانيا عندما تقرأ هذا الخطاب. لك تحياتي الحارة، كارلوس ألبيرتو مونتانير''. عميل لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)، معروف، ومعترف، ومكشوف، في ميامي وفي كوبا، وفي مدريد بالنسبة لمن يعرفونه عن قرب.

هذه هي قصة التمويل. قلت بأنهم يوجدونهم، قلت بأنهم يديرونهم، قلت بأنهم يمولونهم وأقول بأنهم يحرضونهم ويحمونهم.

الآن سوف أكشف عن هذه الرسالة الطريفة، أنه أمر مدهش بالفعل. عرفنا بالأمر عبر التلفزيون في ميامي أولا. الحاصل هو أن لويس زونيغا، وهو إرهابي، وعضو في الجهاز العسكري للمجمع الوطني الكوبي - الأمريكي، وله ضلع في تمويل التفجيرات التي تعرضت لها فنادق هافانا، وعلى صلة بمخططات اغتيال فيديل؛ قام هذا السيد، وهو ممثل مجموعات

ميامي في لجنة حقوق الإنسان خلال هذه السنوات، بإخراج وقراءة رسالة أمام الصحافة في ميامي – لنرى كيف تعرضها القناة ٥١ في ميامي.

''رغم انهماكه في حرب'' – كان هذا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ – ''وجه الرئيس بوش دعما قويا على شكل رسالة إلى معارض معروف مسجون في كوبا، ما يعني بأن البيت الأبيض لم ينس المنشقين. يقول لنا خوان مانويل كاو بأن هذه لم تكن الإشارة الوحيدة من جانب الرئيس بوش''.

أعتقد أن هذا توافق مع اللحظة التي كان قد ذهب فيها إلى القيادة الجنوبية، فتصوروا، كل المافيا كانت هناك، كان لا بد من فعل شيء لها.

يقول خوان مانويل كاو: ''ناقوس أمل دق بالنسبة للمنشقين في كوبا. فرئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، اتخذ وقفة وهو في طريقه إلى بغداد وكتب رسالة تضامن للسجين الكوبي أوسكار إلياس بيسيت''، أمر يحرك المشاعر بالفعل.

أعطيت الكلمة آنذاك للويس زونيغا الذي قرأ فقرة تقول: ''إن جهدكم ومثاليتكم يشكلان تجسيدا للقيم الديمقراطية، بما فيها تقرير المصير''. الرئيس بوش يتحدث عن الديمقراطية، عن تقرير المصير، تلك صورة يتضاءل إزاءها ما رسمه كافكا في الحقيقة أن حب المعرفة جعلنا نبحث عن النص الكامل للرسالة الموجودة هنا (عرضها أمام الأنظار). رسالة السادس والعشرين من آذار/مارس: الدكتور بيسيت العزيز التوقيع: ''رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش''.

''نهنئكم على ما تلقيتموه من جانب المعهد الجمهوري الدولي''، إنه المعهد الذي رأينا بأنه كان قد تلقى مليون و ٦٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠٢، وهو الذي ينشئ الجوائز بهذه الأموال، ويرتب جوائز في أوروبا ورحلات تكريم.

''نهنئكم على ما تلقيتموه من جانب المعهد الجمهوري الدولي عبر الجائزة التي منحوها لكم، وهي جائزة للديمقراطية الشعبية. إن جهدكم ومثاليتكم يشكلان تجسيدا للقيم الديمقراطية، بما فيها تقرير المصير (...)، أنا ولورا نواصل الصلاة من أجلكم ... مع بالغ الود، جورج بوش''.

أنا لم أر قط رسالة من الرئيس بوش يهنئ فيها، على سبيل المثال، الدكتورة كونسيبسيون كامبا، المعروفة أيضا باسم الدكتورة ''كونشيتا''، كبيرة الباحثين ورئيسة المجموعة التي توصلت إلى إنتاج الحقنة الكوبية المضادة لداء الالتهاب السحائي الفريدة من نوعها في العالم، والتي لم يعد بفضلها يموت أي طفل في كوبا منذ سنوات ويتم استخدام

ملايين الجرعات منها في العالم، واستحقت الجائزة العالمية التي تمنحها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي أشهر منظمة في هذا المجال. هل رأى أحد رسالة من الرئيس بوش يهنئ فيها ''كونشيتا''؟ أنا لم أرها.

لم أر رسالة من الرئيس بوش يهنئ فيها أيا من الأبطال الرياضيين الكوبيين الذين تحولوا إلى أبطال عالميين أو أبطال أوليمبيين حين حلت لحظة اعتزالهم؛ بل إن ما رأيته هو الطريقة التي تم بها رفض منح التأشيرات لأعضاء فريقنا الوطني للمصارعة، مما منعهم من المشاركة في مباريات بطولة العالم التي أقيمت في الولايات المتحدة، وذلك بعد سنتين من تدربهم من أجل المشاركة في تلك البطولة.

وعليه، فإنني أستغرب جدا لهذه الرسالة التي يوجهها بوش لشخص كوبي، في الوقت الذي لم يوجهها قط لعلماء وكتَّاب وصحفيين كوبيين بارزين، رجالا ونساء، من عالم الأدب والعلوم والثقافة والإنتاج. لم أر ذلك أبدا. لم أره وقد وجه رسالة للرفيق لازو ليهنئه بمناسبة القضاء على بعوض ''الحمى الصفراء'' هنا في مدينة هافانا، مما يوفر ضمانة صحية لجميع أبناء العاصمة، ولكل أنحاء البلاد.

ولذا لا بد من أن تعتريني الريبة حين أشاهد رسالة من بوش إلى السيد أوسكار إلياس بيسيت، في اللحظة التي توجه فيها السيد بوش إلى ميامي من أجل طمأنة الرأي العام، حين كانت أحداث الحرب في العراق قد بدأت. هاكم مثال آخر هو مجلة ريفستا دي كوبا وهي من منشورات جمعية الصحفيين مانويل ماركويز ستيرلينغ، عدد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بمغلفة. من يتصور منكم أين طُبعت هذه المجلة؟ سوف أعطيكم معلومة تيسر الأمر، أنها لم تطبع في وزارة الخارجية (ضحك)، أين يمكن أن تطبع، مجلة جمعية الصحفيين ''ماركويز ستيرلينغ''؟ لقد طبعت في مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا! هذا ما يحدث حقا، يتم طباعة الأعداد هناك؛ أي أن مكتب رعاية المصالح هو بمثابة مطبعة، دار نشر لمجلة ''الصحفيين الكوبيين المستقلين''.

ولهذا عندما يقال لي بأن هذه المنظمات هي منظمات غير حكومية، أوضّح دائما بأنها حكومية، لكن الحاصل هو أنها تابعة لحكومة الولايات المتحدة وتتحرك خدمة لها.

هذه حالة أخرى، يوزعها مكتب رعاية مصالح الولايات وهي مجلة El Disidente حسنا، – في هذه الحالة المكتب يوزع، ولا ينشر –؛ تتم طباعة هذه المجلة في بورتوريكو. تلقت هذه المجلة في بورتوريكو ٦٠ ألف دولار من حكومة الولايات المتحدة من أجل طباعتها، ثم يرسلونها إلى هنا في الحقيبة الدبلوماسية ويقوم مكتب رعاية مصالح الولايات

المتحدة بتوزيع هذه المجلة، التي تسمى Carta de Cuba وغيرهما من النشرات. كل هذا يتم توزيعه من قبلهم.

حسنا، أعتقد أنني زودتكم ببعض المعلومات الهامة. والآن يبدو لي بأن الشهادتين التاليتين اللتين سأضعهما أمامكم يمكن لهما أن تكونا هامتين جدا بالنسبة لكم. إنهما قصيرتان:

المدعي: اسمك؟ أين تقيم؟ ما هو نشاطك في الحياة الاجتماعية؟

نيستور باغير: بكل سرور.

اسمي نيستور باغير سانشيز غالاراغا. أقيم في سينترو هافانا. أمتهن الصحافة؛ ولكن، بالإضافة لذلك، أعمل منذ عام ١٩٦٠ مع هيئات أمن الدولة.

المدعي: ما هو اسمك الحركي في هيئات أمن الدولة؟

نيستور باغير: أوكتافيو.

المدعي: أوكتافيو. فلنناديك باسم أوكتافيو.

حسنا، نيستور، هل تتكرم بأن تشرح لنا إذن أصول جمعية الصحافة المستقلة، إذا كانت لك علاقة بهذا النوع من النشاط؟

نيستور باغير: اقترح ذلك علي أشخاص معادون للثورة، لأنهم كانوا بحاجة لصحفي، أولا؛ ولكنني تعاملت مع الأمر كعمل أقوم به لصالح أجهزة أمن الدولة، أي أنه بدلا من الوقوع في أيدي من يزمعون إلحاق الكثير من الأذى، أن أحاول أنا درء هذا الأذى.

المدعي: وهذا أفادك في تلقي معلومات وأن يأتي إليك أشخاص ذوو اهتمام بتزويد العدو بالمعلومات؟

نيستور باغير: بالضبط.

المدعي: كيف كان عليه تصرفك؟ كيف يتم نقل هذه المعلومات إلى الخارج؟

نيستور باغير: هناك شيء أولا: أصحاب الاهتمام كانوا جماعة مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة. لم أكن أنا أعرف أيا منهم وهم اتصلوا بي، دعوني لكي أذهب للتحدث إليهم وأبدوا اهتماما كبيرا، وقالوا إنهم سيوفرون لي الدعم في كل شيء لكي أقوم بهذه المهمة. بعدها على الفور بدأ صحفيون، مع أنني لا أستطيع القول إنهم صحافيون، لأنه

في الحقيقة من بين ثلاثين أو أربعين صحفي ممن كانوا يأتون، اثنان فقط كانا صحافيين، أحدهما أنا والثاني صحفي آخر، أما الباقون فلم يكن بينهم واحد؛ لأنني أستطيع أن أؤكد لك أنه بين الأكثر من مائة شخص الذين يقولون عن أنفسهم صحفيين مستقلين لا يتجاوز الخمسة أو ستة عدد المهنيين، أما الباقون فهم مرتزقة يكرسون أنفسهم للافتراء، لأنهم يقولون أكاذيب، يشتمون، يقللون الاحترام لرئيس دولتنا ولحكومتنا، أي أنهم ليسوا صحفيين، إنما هم إرهابيو إعلام.

المدعي: يعدما يعدون تلك المعلومات إلى من يرسلونها؟

نيستور باغير: يرسلونها لي أنا، وبما أنه كانت عندي أرقام أجهزة الهاتف المباشرة، كنت أتصل بإذاعة ''راديو مارتي'' مباشرة، ولكن نشأ بعد ذلك في الولايات المتحدة كوبيون معادون للثورة أقاموا وكالات لمساعدتنا نحن الذين نتواجد هنا.

المدعي: أي نوع من الوكالات؟ هل تذكر شيئا من أسماء بعض هذه الوكالات؟

نيستور باغير: نعم، طبعا كانت هناك ''كوبا برس'' و ''كوبا نيت'' وبدأت تنتشر كالفطر.

المدعي: نيستور، أنت استخدمت كلمة مرتزقة.

نيستور باغير: نعم

المدعي: في إشارة واضحة إلى أنهم يقبضون.

نيستور باغير: بالتأكيد.

المدعي: كيف تتم عمليات الدفع هذه؟

نيستور باغير: سأشرح لك. تسلم حكومة الولايات المتحدة الملايين، إن لدي أرقاما بوسعها إثبات ذلك. على سبيل المثال، ''كوبا نيت'' كانت تتلقى مليونين أو ثلاثة ملايين دولار للذين يعملون لصالحها. على سبيل المثال، كانت وكالتي تعمل لصالح ''كوبا نيت''.

المدعي: عن أي طريق يرسلون الأموال؟

نيستور باغير: معظمها بواسطة Transcard وعندما تكون المبالغ كبيرة بعض الشيء، يرسلونها عبر ما يسمى ''بريد'' يسمونه هم ''بريد''. والسفارة تسهل لك أمورا كثيرة، وتقدما هدايا كثيرة، والكثير من الحفلات، والكثير من المجاملات؛ يهدونك، على سبيل المثال، أكياسا تحتوي على أجهزة مذياع محمولة من أجل التقاط إذاعة ''راديو مارتي''

خصيصا، أو آلات تسجيل، آلات تصوير فوتوغرافية، إلى ما هنالك، كل ما يمكنك أن تحتاج إليه من أجل القيام بعملك. تمر من هناك في الأيام التي يستقبلون بها الزوار، فيستقبلونك، يقيمون لك حفلة ثم يقتادونك إلى قاعة فيها مئات الأكياس المليئة بكل هذه الهدايا لكي تختار ما تشاء، وليس أن تختار واحدا أو اثنين، وإنما تختار كل ما يخطر على بالك. وماذا يحدث؟ أن هناك من يأخذ ثمانية أو عشرة أكياس، لماذا؟ لأن أجهزة المذياع تلك، وهي خاصة وجيدة جدا، يبيعون كل جهاز لاحقا بعشرين دولار، يأخذون جهازا لهم ويبيعون الباقي. وذات الحال بالنسبة لآلات التسجيل، فمن يمتلك آلة تسجيل اليوم هو مصدر تجارة بالنسبة له، لأنه يبيعها على الفور.

المدعي: عندما تذهبون إلى مكتب رعاية المصالح هل تتلقون أي تنويه حول النشاطات التي عليكم القيام بها في البلاد؟

نيستور باغير: يوجهونكم حول كل المواضيع التي عليهم نقلها: ''يجب أن تتحدثوا عن هذا وذاك، عن شح المواد الغذائية، عن انقطاع التيار الكهربائي، عن شح الأدوية، عن المعاملة في المستشفيات، المعاملة في السجون''؛ أي يرشدونهم إلى المواضيع التي تهمهم هم، وليس التي تهم كوبا، وإنما التي يهمهم نشرها في الخارج.

المدعي: مع أي موظفين من مكتب رعاية المصالح تجرون الاتصالات بشكل رئيسي؟

نيستور باغير: مع رئيس دائرة الصحافة والإعلام دائما، الرئيس أو نائب الرئيس. هذه الأمور يتم بحثها معهما.

المدعي: فيما يتعلق بالمال الذي يدفعونه لهم وذكرته قبل قليل، حين كان يأتي هذا المال عبر طرق مختلفة، هل تعلم إن كانت تحدث خلافات بين مختلف أعضاء المجموعة حول مفقودات أو انحراف في المسار أو توزيع هذا المال؟

نيستور باغير: لم تكن هناك خلافات فحسب، كان هناك سرقات، يتبادلون السرقة فيما بينهم. هناك صحفيون قضوا ستة أشهر وهم يعملون و لم يقبضوا سنتا واحدا، وحين حاولوا الاستفسار لاحقا، وجدوا بأن هذا المال قد تم إرساله عبر الوكالة في ميامي إلى كوبا، ولكن بما أن كل شيء يأتي دائما تقريبا باسم رئيس المجموعة، فإن هذا استولى عليه. سُجلت حالة أحدهم الآن، في موعد قريب العهد، استولى على مال ستة أشهر من عمل جميع الصحفيين.

المدعي: أي حالة هي هذه؟

نيستور باغير: السيد الذي يسمي نفسه صحفي خورخي أوليفيرا، الذي استولى على ما تم إرساله من مال خلال ستة أشهر من عمل بقية مساعديه.

المدعي: نيستور، إذا كان بالإمكان، بودنا أن تشرح لنا من هم الموظفون الرئيسيون في مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة الذين كانوا على صلة بكم في هذه النشاطات.

نيستور باغير: أولا كان كوزاك، ثم فيكي ومن بعدها كيسون، وهو الموجود حاليا. وطبعا، مع موظفي الصحافة والإعلام دائما، كما هو منطقي، حيث وضعوا الآن غاجيغوس، وكان من قبله عدة آخرين، من بينهم، على سبيل المثال، بيغل، وعدد لا يحصى منهم، لأنهم يغيرون هؤلاء باستمرار، وعليه فإنهم كثيرين من تعرفت إليهم، بمن فيهم واحدة اسمها ماري، زوجة أرجنتيني، كانت تتحدث الإسبانية بطلاقة. أي أنني تعرفت إلى جميع الذين مروا بذلك المكتب.

المدعي: وكيف كان حال دخولك إلى هذا المكتب...؟

نيستور باغير: من أجل الدخول إلى المكتب يجب طلب إذن، فيعطونك إذنا ليوم محدد ولساعة محددة؛ ولكن إذني كان خاصا، يقول بأنه مفتوح، أي أنني أستطيع الذهاب في أي يوم وفي أي ساعة.

المدعي: ما هي النشاطات الأساسية التي ينظمها هؤلاء الموظفون معكم، ويشاركون فيها؛ حسنا، كل نوع من النشاطات يمكنهم تنظيمه معكم؟

نيستور باغير: كلما يقام نشاط يدعى إليه كوبيون يشاركون هم جميعا، بمن فيهم زوجاتهم أيضا؛ لأن ما يهمهم هو التحدث مع أناس كثيرين، التحدث مع أكبر عدد ممكن من الكوبيين ليروا ما يمكنهم معرفته منهم. ''اسمع، كيف هي الأسعار في السوق، في سوق الخضر؟ هل هناك شح؟ أليس هناك شح؟''

المدعي: وعندما تزور المكتب هل تتمتع بإمكانية القيام بأي نوع من العمل الصحفي أو الوصول إلى المعلومات؟

نيستور باغير: حسنا، لدي هناك القاعة، قاعة مخصصة للإنترنت، حيث يوجد عدد كبير جدا من أجهزة الحاسوب، وتستطيع استخدامها. على سبيل المثال، أستطيع استخدامها بدون الحاجة لطلب موعد، لأن هذا هو ما يفعلونه مع الصحفيين الكوبيين، يعطونهم موعدا ليوم معين والعمل لمدة ساعتين على الجهاز.

المدعي: في هذه القاعة التي تذكرها لنا، هل تتمتعون بإمكانية إخراج بعض المطبوعات معكم؟

نيستور باغير: المطبوعات يسلمونها لي دائما، ويرسلونها لي إلى المنزل. كل مطبوعة تصل إلى هناك يرسلونها لي بالمنزل، صحف، مجلات.

المدعي: هل شاركت أنت في نشاط أقيم هناك يوم ١٤ آذار/مارس؟

نيستور باغير: نعم.

المدعي: ما هي الدوافع لذلك النشاط وأين أقيم؟

نيستور باغير: أقيم النشاط في قاعة مائدة سكن السيد كيسون، أي داخل منزله. تم تقسيم الناس إلى ثلاث مجموعات: الأولى، مجموعة آداب السلوك الصحفي، وترأستها أنا؛ المجموعة الأخرى، مجموعة الاتصالات والعلاقات مع الصحافة في بلدان أخرى؛ ومجموعة ثالثة تتعلق أيضا بالمواضيع التي يجب العمل بها.

أعطيت لي أنا طاولة الآداب بطلب من الأمريكيين أنفسهم؛ ولكن، تصور، أن أتحدث، جعلت الأمر أكثر ... كانت هناك وكالة ''فرانس برس'' وكان التلفزيون الإسباني، والتلفزيون الألماني، كان هناك حوالي خمس إذاعات من هذه (ضحك).

المدعي: هل يمكنك أن تحدثنا عن راؤول ريفيرو وعلاقاته بهذا النوع من النشاطات؟

نيستور باغير: إنه سكير، وإدمانه على الكحول دفعه إلى الهاوية، فقد كان يقول ما لا يقال في اتحاد الصحفيين الكوبيين وفي الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين، صراخا، وهذا كلفه الطرد من كل مكان. أغرق نفسه بنفسه، وفي سبيل كسب قوته بدأ بإرسال قصائد وأشياء من هذا القبيل إلى الخارج، وهناك، عندما رأى بأن الصحافة اختلف طابعها وأصبحت خداعة، ولكنها تدر المال، أجرى اتصالا برفاقه القدامى في الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين وفي اتحاد الصحفيين الكوبيين المتواجدين في الخارج، لأن جميعهم خانوا الوطن، واستغل الصداقة معهم لكي يحصلوا له على مكان يكتب فيه. وأجرى هؤلاء اتصالات بالصحفيين الأمريكيين وتدبروا له أمر الكتابة في صحيفة (هيرالد) الصادرة في ميامي، وهي الصحيفة الأكثر رجعية في جنوب فلوريدا، وتلقى مبالغ طائلة طبعا بالمقابل. ثم أجروا له اتصالا فيما بعد بمؤسسة الصحافة الأمريكية، التي ينتمي إليها جميع أصحاب الصحف في الولايات ''(الجمعية الأمريكية للصحافة)، وعبر نفوذ هؤلاء ونفوذ مافيا ميامي''، تمكنوا من تعيين راؤول نائبا للرئيس عن منطقة البحر الكاريبي في ''الجمعية الأمريكية للصحافة''، وذلك بالطبع براتب نائب رئيس لمؤسسة أمريكية.

المدعي: هل يدفعون لراؤول مقابل هذه المعلومات التي يقدمها؟

نيستور باغير: طبعا، وأجر مرتفع جدا!

المدعي: كيف يتم الدفع له؟

نيستور باغير: يدفعون له هناك في الولايات المتحدة، يدفعون لإبنته التي تعيش في الولايات المتحدة.

المدعي: ما الذي كنت ستقوله لنا عن ريكاردو؟

نيستور باغير: التصق ريكاردو براؤول لأن ريكاردو ليس صحفيا، على الإطلاق. كان راؤول في وضع جعله معزولا عن جميع أصدقائه، وهم صحفيو اتحاد الصحفيين الكوبيين وكتاب الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين. وجد نفسه بلا أصدقاء. الصديق الوحيد الذي بقى له هو أنا، أفكارنا لم تكن متقاربة، لم نكن نتعارك، ولكن أفكارنا لم تكن على اتفاق – كنا نمضي أحيانا أشهر بدون أن نلتقي – لجأ إلى هذا، الذي فرض نفسه عليه عمليا. عرض عليه منزله في ميرامار ليقيم هناك قاعة تحرير تحتوي على كل شيء؛ أي، كل المعدات الإلكترونية، لديه ثلاثة موظفين مأجورين وكل ما يحتاجه من أجل العمل، ووضعه تحت تصرف راؤول. أقام راؤول آنذاك جمعية ''ماركيز ستيرلينغ'' التي يترأسها راؤول، أي أنه هو الذي يدير ويعطي الأوامر هناك، والآخر ليس إلا صورة، شخص شكلي، هذا هو ما عليه الآخر.

المدعي: عندما تقول الآخر هل تقصد ريكاردو؟

نيستور باغير: الآخر هو ريكاردو، إنه كذلك، تمثال مقدمة السفينة، الصورة التي تظهر في المقدمة، ولكنه لا يمثل شيئا.

المدعي: هل لريكاردو أيضا علاقات بحكومة الولايات المتحدة، مكتب رعاية المصالح؟

نيستور باغير: طبعا، طبعا. ما دام ظهر كرئيس لجمعية ''ماركيز ستيرلينغ''، أصبح له ارتباط هناك.

المدعي: ومع بعض العناصر المقيمين في ميامي، هل لأي منهما علاقات؟

نيستور باغير: راؤول نعم، أما ريكاردو فلا أعلم، لأنني لا أعرف شيئا عن حياته، كان قبل أربعة أو خمسة أشهر أن رأيته للمرة الأولى. راؤول نعم، فكل الشعراء الذين رحلوا، وكل الكتاب الذين رحلوا، جميعهم أصدقاء له، جميعهم أصدقاء له، لأنهم كانوا رفاقا في الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين خلال سنوات كثيرة، رفاق جلسات شراب، رفاق مآكل ومشارب وأشياء من هذا القبيل. إنهم أصدقاء حميمون، لديه الكثيرون منهم. جميع الشعراء الكوبيين في ميامي، جميعهم، أصدقاء لراؤول.

المدعي: هل عرفت من هو فرانك كالزون؟

نيستور باغير: نعم، طبعا.

المدعي: هل لأي من هذين الشخصين علاقات بفرانك كالزون؟

نيستور باغير: كلاهما، ريكاردو والـ ''غوردو'' (السمين)، وهو راؤول، لأن فرانك كالزون يعرفنا جميعا؛ منذ أن انفصل عن الوكالة التي كنت فيها لم تعد لي علاقات معه. لدي رقم هاتفه وكل شيء، ولكن لم أجد نفسي بحاجة للاتصال به.

المدعي: هل يمكنك أن تصف لنا من هو فرانك كالزون؟

نيستور باغير: فرانك كالزون، أولا، ليس صحفيا، وإنما هو عميل قديم لوكالة المخابرات الأمريكية منذ سنوات طويلة.

فيليبي بيريز: بودَي أن أؤكد بأن نيستور باغير، العميل أوكتافيو في الأمن الكوبي منذ عام ١٩٦٠، هو رئيس جمعية الصحافة المستقلة الكوبية. إنهما مؤسستان أولهما التي يترأسها راؤول ريفير ومؤسسته هو. وكما تلاحظون، له تجربة طويلة في الموضوع.

سوف نرى الآن موضوع المدافعين عن حقوق الإنسان.

المدعي: هل تنتمين لأي من هذه المجموعات التي تقولي بأنها تعني بحقوق الإنسان؟

أوديليا كوجازو: نعم.

المدعي: أي منها؟

أوديليا كوجازو: الحزب من أجل حقوق الإنسان في كوبا.

المدعي: ما هو منصبك فيها؟

أوديليا كوجازو: حسنا، في هذه اللحظات أنا رئيسة الحزب من أجل حقوق الإنسان في كوبا.

المدعي: هل سبق وزرت مكتب رعاية المصالح؟

أوديليا كوجازو: نعم أنا أذهب إلى مكتب رعاية المصالح لتسليمهم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان ومن نوع آخر.

المدعي: وهل الأشخاص الذين هنا يذهبون إلى مكتب رعاية المصالح أيضا للغاية ذاتها، تسليم معلومات عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؟

أوديليا كوجازو: يستطيعون تسليم شكاوى عن انتهاكات لحقوق الإنسان؛ ولكن يمكن أيضا التحدث عن مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

المدعي: هل دخولك إلى مكتب رعاية المصالح حر أم إنه مقيد؟

أوديليا كوجازو: لا، دخولي إلى مكتب رعاية المصالح دخول حر، لأني لدي إذنا بالدخول ليس في هذه السنة فقط، وإنما هو إذن مفتوح منذ عام ١٩٩١.

المدعي: هل هناك تسهيلات أخرى من أجل إجراء الاتصال مع موظفي مكتب رعاية المصالح هذا؟

أوديليا كوجازو: نعم، بحوزتنا أرقام هواتفهم، لدينا أرقام الخطوط الفرعية، ولدينا أرقام الهواتف الخلوية وهواتف منازلهم.

المدعي: وهل هو أمر تتمتعين به أنت حصرا، أم أن لدى باقي المتهمين هذه التفاصيل من المعلومات؟

أوديليا كوجازو: حسب معلوماتي، يتمتع بها هيكتور بالاسيوس، لا أدري إن كان الباقون يتمتعون بها.

المدعي: هل كانت تتوفر لك إمكانية تصوير مستندات وطباعة وثائق؟

أوديليا كوجازو: نعم، توجد هناك طابعات، ويوجد هناك جهاز فاكس وأجهزة كمبيوتر، ونظرا للوسائل المتوفرة هناك، فإنهم يسهلون علينا القيام بعملنا على نحو أفضل.

المدعي: وهل كنت تتلقين خلال تلك الزيارات توجيهات حول المهام المحددة التي يتوجب عليك تنفيذها؟

أوديليا كوجازو: نعم، مهامي أنا بالتحديد، لأنهم أخذوا بتقسيمنا وتوزيع كل واحد منا حسب اختصاصه. أنا ارتقيت بعملي - كما يقول حزبي - في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، فأتاحوا لي فرصة تسليمهم التقارير، التي كانت محصلة كل السنوات، وهي التقارير التي تذهب إلى وزارة الخارجية [الأمريكية]، وإلى جنيف وإلى منظمة العفو الدولية ومنظمة أمريكا ووتش وإلى غيرها من المنظمات، وكان ذلك من أجل تشجيعي وحفزي، ولكي أرى أنا بأن نتيجة العمل الذي قمت به قد أدرج في تلك التقارير، وذلك من أجل انتقاد كوبا في جنيف بالذات.

المدعي: مهام، توجيهات، هل هناك مستلزمات إعلامية أخرى كان يتم طلبها في مكتب رعاية المصالح هذا؟

أوديليا كوجازو: نعم، كانت تجري المراقبة المستمرة لما هو عليه الوضع الكوبي، كيف هو عليه حال الشعب في هذه اللحظات. كان أشبه بميزان حرارة لقياس الوضع، في الحقيقة. أرادوا أن يقيموا إن كان بالإمكان حدوث إنفجار اجتماعي.

المدعي: فيما يتعلق بموظفي مكتب رعاية المصالح، ومع الأخذ بعين الاعتبار المدة التي قضيتيها في القيام بهذه الأعمال غير المشروعة، هل شهدت، أي تغير اعتبارا من عهد فيكي هدلستون وخلفها، السيد جيمس كيسون؟

أوديليا كوجازو: نعم، كان التغير واضحا، لأن السيدة فيكي بالذات ومن سبقوها، كالسيد سوليفان كوزاك، كانت لي علاقات جيدة أيضا مع كوزاك، لم يفتحوا لنا أبدا أبواب منازلهم، ولا مكتب رعاية المصالح، ولا مقر الإقامة بحد ذاته التابع لمكتب رعاية المصالح، لكي نعقد اجتماعاتنا، وعندما حضر جيمس كيسون إلى هنا، أتيحت لي الفرصة، أنا وعدد من الذين يتواجدون هنا، للمشاركة في ذلك الاجتماع، وهو قال لنا بأن أبواب منزله مفتوحة لكي نتمكن من عقد اجتماعاتنا هناك والتباحث ووضع أسس ما هو عليه المجتمع المدني في كوبا، وأستطيع القول بأنني لم أكن موافقة على ذلك قط.

المدعي: كل هذه المعلومات التي قدمتيها وتجربتك ومعرفتك حول الإمدادات ومراقبة مكتب رعاية المصالح للنشاطات التي تقومين بها أنت وآخرون، هل توصلت إلى الاستنتاج بأن هذه المجموعات التي تقول بأنها مدافعة عن حقوق الإنسان هم في الواقع أشخاص يتصرفون بشكل نزيه من أجل مستقبل أفضل في بلدنا؟

أوديليا كوجازو: أود أن أقول إنه خلال كل هذه السنوات عانيت الكثير من الخيبة، ولكنني كنت ألاحظ بأن أشخاصا كثيرين ينضمون إلى صفوف الأحزاب المدافعة عن حقوق الإنسان، وهو ليس حزبي فقط، مجموعات NATURPAZ، مجرد مثال، التي لها علاقة بمشكلات البيئة وبمنظمات المجتمع المدني، مجموعات ''ناتوباز'' أكثر بكثير موجودة الآن، إنما سعيا منهم لسبيل يسمح لهم بالهجرة من البلاد؛ لأنه يمكن للمرء أن يتعرض للسجن، وقضاء ١٢، ٢٠، ٣٠ سنة، وعندما تصل إلى مكتب رعاية المصالح، إلى دائرة المهاجرين، إذا لم تحمل توصية من قبل أي منظمة تعارض النظام الكوبي في هذه اللحظات، تشهد أنك ذو سلوك كان محقا بالفعل، لا يتم الموافقة عليك في برنامج المهاجرين، وهناك أشخاص آخرون لم يتعرضوا للسجن أبدا ينتمون إلى صفوف المعارضة أو المنشقين لغاية وحيدة: النظر إليها كوكالة سفر، كطريقة سهلة لمغادرة البلاد؛ ولكنهم يواجهون في النهاية حقيقة أن هذه قرعة.

المدعي: هل تعتقدين بأن الدافع لهؤلاء الأشخاص أيضا – بالإضافة لهذه المسائل المتعلقة بالهجرة التي تطرحينها – هو الرغبة في تحقيق المكاسب المادية؟

أوديليا كوجازو: حسنا، أنا أعرف أشخاصا يكرسون أنفسهم للدخول في المعارضة لأنهم رأوا بأننا نتمتع بمستوى حياة يختلف عن مستواهم هم، وفي الصحيفة – التي هي بين يدي الآن، وأستطيع أن أظهرها كأدلة شهادة، بأنها كانت موجهة للشعب بشكل عام، وليس فقط المعارضة، كما سبق وذكرت، من أجل توزيعها على الشعب، ومن هنا يأتي قيام مكتب رعاية المصالح بمساعدة مجموعات المعارضة الداخلية.

فهناك أشخاص كانوا يعملون وآخرون كانوا عاطلين عن العمل يرون بأنه كملاذ أو كمخرج: ''حسنا، أنتمي إلى مجموعة حقوق الإنسان، فيرسلون لي المال، وأعيش في حال أكثر رخاء، ويكون عندي من الأشياء ما ليس عند أشخاص آخرين، وربما يمكنني أن أمتلك من الأشياء ما لا يمتلكه طبيب، أو معلم، أو مثقف''، لأن مستوى حياة كثيرين منا في تلك اللحظات كان يختلف كثيرا عن مستوى حياة طبيب أو معلم أو صحفي معتمد هنا.

المدعي: أيتها الشاهدة أوديليا كوجازو فالديس، هل أنت منشقة فعلا؟ وهل أنت رئيسة الحزب الكوبي من أجل حقوق الإنسان فقط وحصرا؟

أوديليا كوجازو: أنا في الحقيقة لست منشقة. ويسرني اليوم أن أقول لكم بأنني أحد الأشخاص الذين اختارتهم الحكومة الكوبية، بالذات وزارة الداخلية، لأكشف لكل الناس بأنني عميلة، العميلة تانيا (ضحك).

فيليبي بيريز: مم تضحكين يا أنيتا؟ (يقصد أنيتا سنوو، رئيسة مكتب وكالة اشوستيدبرس للأنباء الأمريكية ''للأنباء''). لم تضحكين بكل هذا الاندهاش؟

أعتقد أن من واجبكم أن تساعدوني على أن نقول للسيد كيسون إن عليه قياس المهمة التي وضعها نصب عينيه جيدا، عليه أن يقيسها جيدا؛ من واجبه أن يعرف بأنه قد مر علينا عشرة رؤساء للولايات المتحدة وعشرون مديرا لوكالة المخابرات المركزية.

لا بد من تحذيره، لا بد من تنبيهه إلى أنه في كوبا ليس هناك من أحد ''لم يشب عن الطوق''، وبأننا لم نقل له إلا جزءا مما نعرفه؛ إنه يعلم ذلك بالتأكيد، ويجب أن يعرف بأن شعبنا قد تعلم الدفاع عن نفسه ونحن نعتمد على الناس حيث يتمتع بلدنا بدعم الشعب بشكل خاص؛ لأنه يتمتع بالشرعية المنبعثة من أعماله الشفافة وبخدمة الرفاهية العامة. يجب أن يعرف ذلك، يجب أن يعرف ذلك، بأنه لا يوجد هنا أحد أحمق، وأن عليه هو، الذي

وصل قبل فترة قصيرة من الزمن، أن يقيس المهمة التي وضعها نصب عينيه؛ أو سيكون علينا أن نواصل نحن تنظيم الاجتماعات له هناك وأن نرتاد نحن حفلات الكوكتيل التي يقيمها (ضحك).

في الختام، كما هو واضح، حيال قرارنا المشروع بالدفاع عن أنفسنا، عبر اللجوء إلى قوانيننا ومؤسساتنا الشرعية، كانت هناك ردود فعل.

نجد هنا، أولا، أنه في يوم ٢٦ آذار/مارس نفسه، صدر عن البيت الأبيض تصريح، في اللحظة التي عاد فيها الرئيس بوش من قاعدة السلاح الجوي ''ماكديل''، في تامبا، التي وجه فيها نداءات إلى حكومة كوبا لكي لا تستخدم سيادتها؛ تصريح متسرع لا يمكن تفسيره إلا كبادرة واضحة من جانب الرئيس بوش موجهة للمافيا الكوبية في ميامي، التي تواجدت هناك في تامبا لمساعدته في شرح الحرب التي لا يفهمها أحد، ومن الجلي بأنه كانت له هذه البادرة في الاستجابة إلى طلبات اليمين المتطرف الكوبي في ميامي، عبر الإدلاء بتصريح.

بعد ذلك، وزع نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية، السيد فيليب ريكر، بيانا عن الإجراءات، وعمليات الاعتقال التي وقعت في كوبا، ويقول فيه، على سبيل المثال: ''إن الولايات المتحدة تدعو الأسرة الدولية إلى الانضمام إلينا في إدانة هذا القمع وفي المطالبة بإطلاق سراح سجناء الضمير الكوبيين هؤلاء''.

يجب على السيد ريكر أن يعلم بأن ما يذهل الأسرة الدولية في الواقع هو الحرب التي تشنها حكومته بدون أي تصريح دولي من أي نوع كان وضد إرادة الرأي العام العالمي وبما يترل أضرارا مادية جسيمة والموت بين المدنيين، وأنه كان هناك ذهول أيضا إزاء الأكثر من ٦٠٠ سجين الذين ما يزالون في قاعدة غوانتانامو البحرية، في تجاوز قضائي، ويعاملون كأنهم ليسوا بشرا وينتظرون قرارا للمثول أمام محاكم عسكرية سرية أمريكية؛ وهي محاكم يمكنها أن تشمل عدم تمكن الدفاع والمتهمين من الحصول على أوراق الاتهام لكونها أعلنت معلومات سرية. من واجبه أن يعرف بأن هذا هو ما يذهل الأسرة الدولية، وكذلك الأكثر من ألفي سجين الذين ما يزالون اليوم في الزنازين الأمريكية ولا تُعرف حتى أسماؤهم، بالرغم من التحركات المختلفة التي قام بها المجتمع المدني هناك الذي قال بأنه تجري إقامة نظام قضائي مواز في الولايات المتحدة، حيث تتم معاملة المتهمين بصفة خطرين على الأمن القومي، وأن الإجراءات من هذا النوع قد شهدت زيادة غير عادية في الواقع.

يجب أن يعلم السيد ريكر بأننا نشعر بالقلق أيضا ونعتقد بأن حكومة الولايات المتحدة هي الأقل كفاءة في العالم للحكم على ما حدث في كوبا. إذا كان هناك من حكومة يجب عليها أن تصمت بدافع الحياء، إنما هي حكومة الولايات المتحدة.

في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نشرت صحيفة ''واشنطن بوست'' أن الرئيس بوش قد أقام ''نظاما قانونيا موازيا للتحقيق مع أشخاص مشبوهين وسجنهم واستجوابهم والحكم عليهم ومعاقبتهم، بمن فيهم مواطنون أمريكيون''. لم يحدث هذا في كوبا، كما أنه لم يصدر مرسوم يسمح بتشكيل محاكم عسكرية خاصة ذات طابع سري وبالغ الاستعجال.

''وتشمل الإجراءات الاعتقال العسكري لأمد غير محدد، بإذن من الرئيس مع السماح بتسجيل الاتصالات ومداهمة المنشآت المستخدمة وإجراء محاكمات من قبل لجان عسكرية وإجراءات إبعاد يتم اتخاذها بعد جلسات سرية''. هذا ما تقوله صحيفة ''واشنطن بوست''.

وتعترض الصحيفة ذاتها في مقالة افتتاحية لها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على ''ممارسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للتعذيب والعنف في استجواباتها''، وتقول بأن ''هذه التكتيكات الجديدة في مكافحة الإرهاب يجري تطبيقها بشكل سري''.

لم يكن عبثا إذن إخراج الولايات المتحدة من لجنة حقوق الإنسان، التي لم تستطع العودة إليها – كما سبق وذكرت – إلا بفضل دعم كل من إيطاليا واسبانيا اللتين انسحبتا لكي تتمكن الولايات المتحدة من دخولها بدون الخضوع لعملية تصويت.

من واجب ريكر أن يعلم بأنه نُشر في كل العالم في السادس من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بأن عدد السجناء في الولايات المتحدة تجاوز المليونين في نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهي المرة الأولى التي يتم فيها في الولايات المتحدة تجاوز هذا الرقم على نحو يجعلني أعتقد بأن هناك مسائل أكبر ومواضيع من الواقع الأمريكي نفسه تحتاج لتفسير، وعلى نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن يشغل نفسه بها قبل أن يقيّم الخطوات التي اضطررنا نحن لاستخدامها في دفاع مشروع عن النفس.

لدي هنا برقية صحفية عن السيد كيسون في ميامي. فالسيد كيسون على ما يظهر، يقسّم وقته، بين هافانا وميامي. كان في ميامي يوم أمس. حين سئل عن رأيه حول اتهامات السلطات الكوبية بأنه يكرس نفسه لنشاطات تآمرية في كوبا، تذكر برقية وكالة الصحافة

الفرنسية بأنه قال: ''''كذب!''، هذا ما اقتصرت عليه إجابة كيسون باللغة الاسبانية حين سئل عن ذلك''.

لا بد وأن السيد كيسون يعرف قصة بينوتشو الخيالية، لا بد وأنه يعرف بأن ''من يكذب فإن أنفه يزداد طولا''.

وقال أيضا – وذلك أمر ممتع جدا – بأن ''أعمال الاعتقال والمحاكمة قد تم حسابها ببرودة أعصاب من أجل استخدامها في الوقت الذي كانت فيه أنظار العالم مركزة في جهة أخرى''. لا ندري ما الذي أراد قوله بهذه العبارة الخجولة ''في جهة أخرى''. هكذا إذا ''في جهة أخرى''، من الواضح بأنه لم يتجرأ على القول ''في الوقت الذي تدور فيه الحرب في العراق''، وهو ما كان يفكر به، ولكنه كان يعرف، وعليه تفادي قولها، فقال: ''بما أن أنظار العالم كانت مركزة في جهة أخرى''، استغل الكوبيون ذلك.

إنني أرفض ذلك. لقد أثبت هنا بأن الاعتقالات والقرار بتطبيق القانون قد تما قبل بدء الحرب، وقبل الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرتان والقوارب الكوبية. لقد تم إثبات ذلك هنا بوضوح.

من ناحية أخرى، كانت هناك تصريحات للاتحاد الأوروبي، وهي تصريحات، بالمناسبة، تبعث استغرابنا، في الوقت الذي تمت فيه إدانة خمسة كوبيين على نحو ظالم في محاكمات مدبرة في إحدى محاكم ميامي؛ لم يعبّر الاتحاد الأوروبي في تلك اللحظة عن أي قلق. كما أننا لم نر الاتحاد الأوروبي يعبّر عن أي قلق أيضا بهذه النبرة القاطعة حول ما حدث وما زال يحدث في قاعدة غوانتانامو البحرية. كما رأينا بأنه لم يكن قادرا على المحافظة على وحدته وعن التعبير عن موقف ضد حرب تم شنها في العراق وتنتهك القانون الدولي على الملأ.

نتذكر تماما بأن الاتحاد الأوروبي توصل مع الولايات المتحدة إلى ''تفاهم حول تطبيق قانون هيلمز – بيرتون''، وهو القانون الذي نقوم نحن اليوم بمحاربته ومواجهته في كوبا، وهو قانون مخجل في الواقع. ونعرف جيدا أنه لم تكن لدى الاتحاد الأوروبي القدرة على بلورة موقف مستقل تجاه كوبا، وهذا ما يفسر ردة فعله الفاترة تجاه الحصار المفروض على كوبا؛ وهذا ما يفسر وقوفه إلى جانب الموقف الأمريكي ضد كوبا في جنيف؛ وهذا ما يفسر عجزه عن بلورة موقف أوروبي تجاه كوبا يدافع عن القانون الدولي، يدافع عن حق شعبنا بالاستقلال، بالسيادة، وعدم مطالبته بالاحترام تجاه كوبا، البلد المتحدر من أوروبيين أيضا. هذه هي الحقيقة. وعليه، لا يمكنني حيال ذلك إلا أن أعبّر عن الدهشة.

إذ يدهشني أن ينهمك الاتحاد الأوروبي في هذه اللحظة بالذات في الاهتمام بكوبا ولا يقدم درسا له قيمة أخلاقية للعالم، فيعترض على انتهاك القانون الدولي. لم يقل الاتحاد الأوروبي كلمة واحدة عن الأكثر من ألفي سجين في المعتقلات الأمريكية، الذين لم يُنشر عنهم ولا حتى أسماؤهم. إذن، عندنا ما يدفعنا للتحفظ على بيان الاتحاد الأوروبي.

يقال بأن من شأن ذلك أن يعقّد أمر انضمام كوبا إلى معاهدة كوتونوه، وأنه سيكون على الاتحاد الأوروبي أن يعيد الآن النظر... أقصد البعض في الاتحاد الأوروبي، لأننا لا ننظر إليه نحن ككتلة؛ حسنا، لا يمكن النظر إلى الاتحاد الأوروبي ككتلة، كما نعرف، ليس هو بكتلة، فهناك اختلافات وانقسامات، وهناك بعض البلدان التي يقع إطارها المرجعي في مكان آخر وليس في الكيان الأوروبي.

يقال ويشاع بأن ذلك ''يضع انضمام كوبا إلى معاهدة كوتونوه في خطر وأن ذلك سيحملنا على المحافظة على 'الموقف المشترك'''. عليّ أن أذكّر بهذا الخصوص أن كوبا سبق وسحبت طلب انضمامها إلى معاهدة كوتونوه، وأنه إذا تحتم عليها فعل ذلك مرة أخرى فسوف تفعله.

إن بلدنا لا يمكن ابتزازه ولا الضغط عليه. لقد قاوم بلدنا حصار القوة العظمى العالمية الرئيسية و لم تنثن عزيمته، وعليه فليس هناك ما يدفعه للقبول بضغوط من جانب أي عنصر دولي آخر.

وأذكر كذلك بأن كوبا لم تطلب الدخول إلى معاهدة كوتونوه وهي تفكر بالمساعدة أو بالمال الأوروبي، إنما فعلت ذلك تلبية لالتماس البلدان الكاريبية، التي طلبت منا الالتحاق بمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ونحن نفكر بالدعم الذي قدمته لنا في كل وقت البلدان الأفريقية والآسيوية والكاريبية، وهي أعضاء في المعاهدة؛ لقد كان لنا موقف تضامني معها واستجبنا إزاء شواغلها، إذ أنها حولتنا إلى عضو مراقب، ولهذا طلبنا العضوية. ولكن، لا يعتقدن أحد بأنه يمكن لذلك أن يؤرق أحدا هنا، ولا أننا ساهرون ونحن نفكر في كل يوم ونسأل، ما هو رأيهم بنا هناك حتى ليشغلنا ذلك عن متابعة حالة الطقس.

وهكذا فإننا نستطيع تأكيد ذلك لكم اليوم، برجاحة عقلية كاملة، وبدون انفعال، وإنما للتعبير عن موقفنا الثابت بوضوح. إذا كان هناك آخرون لا يدافعون عن سيادتهم فنحن نفعلها، وقد كلفتنا غاليا جدا، نعرف ثمنها ونحن لسنا مستعدين للتخلي عنها.

أعرف أيضا بأنه كانت هناك تصريحات لوزيرة الخارجية الاسبانية، على سبيل المثال. كان قد سبق لها أن أدلت في العشرين من شباط/فبراير ببعض التصريحات الغريبة عن

كوبا. نوهت إلى ''الخلافات العميقة مع كوبا'' وإلى ''افتقاد السلطات الكوبية للنية على التقدم في عملية دمقرطة النظام واحترام حقوق الإنسان''.

برأيي أنه إذا كان هناك من حكومة في العالم لا ينبغي عليها التحدث عن الديمقراطية إنما هي الحكومة الاسبانية، التي ساندت حربا يرفضها رأي ٩١ في المائة من الاسبان. جميع الاسبانيين عمليا اعترضوا على الحرب، وهم الذين انتخبوا الحكومة عمليا؛ يفترض أن تتحرك الحكومة حسب ما يفكر به المحكومون، وهو ما نفعله نحن، ولهذا لم يمكن إلحاق الهزيمة بنا لا بالحصارات ولا بالاعتداءات.

أعتقد أن من واجبي أن أرد على الوزيرة بالتعبير عن عزائي لمقتل صحافيين اسبانيين يوم أمس في بغداد، وهو حادث يؤسفنا ونعبر عن عزائنا لها وللحكومة الاسبانية ولشعب اسبانيا، لمقتل هذين الصحفيين في حرب أيدتها الحكومة الاسبانية بدون قيد أو شرط.

ترددت في التنويه إلى تصريحات وزيرة التعليم والثقافة والرياضة الاسبانية، السيدة بيلار ديل كاستيجو. قالت بأن ''أغلبية المثقفين الكوبيين هم في السجون''، هذا ما قالته. وكان ذلك في السادس من نيسان/أبريل. قالت بأننا ''استغللنا الحرب لكي نشدد القبضة على المثقفين وعلى أشخاص ذوي ارتباط بعالم الثقافة''. ليس لدي أنباء عن أي شكوى من جانب الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين عن ''تشديد القبضة هنا''، على العكس من ذلك. لا بد من إبلاغ الوزيرة بأننا تحركنا ضد أشخاص على ارتباط بمكتب رعاية المصالح وبالدوائر الخاصة الأمريكية وليس بالثقافة.

بلغت ردة فعلها من الهستيرية درجة إظهارها جهلا كاملا لما يحدث في كوبا. لقد خرجت وزيرة الثقافة الاسبانية فجأة أمام وسائل الإعلام وأدلت بتصريح بالغ الفصاحة ضد كوبا. ولا يُعرف ما هو سبب ذلك.

لا أدري أيضا إن كانت الوزيرة تعرف شيئا عن المعركة التي كان علينا نحن الكوبيين أن نخوضها على مدى أكثر من قرن من الزمن من أجل استقلالنا ومن أجل حقوقنا الإنسانية، وذلك بعد محادثات باريس، التي قامت اسبانيا بموجبها بتسليم كوبا للولايات المتحدة، لا أدري إن كانت تعرف شيئا عن هذا ولا أعرف إلا أنني رأيت هذه التصريحات بالغة الغرابة.

وفي الختام أعلّق هنا على البيان الذي أصدره المدير العام لمنظمة اليونسكو، السيد كويشيرو ماتسورا، الذي يقول بأن ''النبأ الوارد لنا عن الاعتقال هو يثير الجزع''. لا أدري لماذا جزع على نحو خاص السيد ماتسورا في حالة كوبا، لأن أحدا لم يره قد شعر بالجزع حيال الأسرى في غوانتانامو ولا حيال السجناء في الولايات المتحدة، ولا من التمادي في

حرب العراق، ولا من موت الأطفال والمدنيين، لم ير أحد بأنه قد جزع وقال بأن هناك عدوانا وانتهاكا للقانون الدولي، لم يره أحد يفعل ذلك؛ لا يُعرف لماذا، لقد جزع فجأة من كوبا، على نحو خاص. يقول بأنه قد تم إبلاغه، بأن مستشاريه قد شرحوا له ذلك هناك.

وهو يقول بأن ''تشجيع حرية تداول الأفكار والكلمة والصورة يشكل جزءا من دستور اليونسكو''. نعرف ذلك حق المعرفة نحن الذين دافعنا عن ممارسة هذا الحق من جانب أكثر من ١٠٠ شعب من العالم الثالث تنتمي إلى اليونسكو، وتجري محاولة فرض نموذج ثقافي جديد عليها، عبر سحق حقها الاستمتاع بثقافاتها المحلية. وهكذا فإننا خضنا هذه المعركة قبل أن يصل السيد ماتسورا إلى منصب المدير العام بكثير، ويبدو لي أنه في سبيل الكلام عن حرية تداول الأفكار يمكن، على سبيل المثال، تناول التغطية المغرضة التي جرت لهذه الحرب من قبل مجموعة من الوسائل الإعلامية الدولية. لقد كان استعراضا مخجلا أدى إلى الاحتجاج وبعث القلق عند قطاعات واسعة من المثقفين والرأي العام في العالم أجمع لم يقل السيد ماتسورا عن ذلك كلمة واحدة.

يقول بأنه ''استنادا إلى المعلومات التي تلقيناها، لا يتمتع المتهمون بالحق بدفاع قانوني صحيح''. لا يُعرف من هو الذي زود السيد بالمعلومات، فهو يقول بأنها المعلومات التي تلقاها. لا أدري إن كان مصدرها الممثلية الأمريكية الجديدة هناك في اليونسكو، بعد ما قرر الأمريكيون الآن العودة إلى اليونسكو وأصبح يلاحظ أثر وجودهم هناك.

قال بأنه ''يطالب السلطات الكويتية على نحو عاجل بأن تحترم ...'' نحن نطلب من السيد ماتسورا على نحو عاجل الاعتناء بولايته، والانشغال بالأكثر من ٨٠٠ مليون شخص في العالم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ويشكلون جزءا أساسيا من فحوى أعمال هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، على نحو يجعلني استغرب أيضا على نحو كبير هذا البيان، مع أنه بإمكاني أن أتصور الدوافع له وغاياته.

حسنا، هذا ما أردت أن أبلغكم أياه بإيجاز (ضحك)، مع أنه حفزني للكلام ملاحظة الاهتمام الكبير الذي أبداه الجميع. وعلى كل حال، إذا كانت هناك أسئلة أنا تحت تصرفكم.

السيد ميديم (TVE): يتعلق سؤالي بما ذكرته كوبا عن رسالة من كارلوس ألبيرتو مونتانير – إن لم تخنّي الذاكرة – موجهة للسيد أوسفالدو ألفونسو، يذكر فيها ضلوع شخصيات معينة رفيعة المستوى، أعتقد أنني سمعت بأنها إسبانية، فيما يتعلق بمشروع أو بلورة مشروع ''فاريلا''.

وأود أن أسأل إن كانت الحكومة الكوبية قد وجدت؛ أو إن كان خلال المحاكمات التي أجريت قد كشف عن أي معلومات ليست علنية، تفسّر بعض الشيء كيف تبلور مشروع ''فاريلا'' وإن كان هذا المشروع يندرج ضمن هذا التعريف للتواطؤ مع اعتداءات الولايات المتحدة على ثورة وحكومة وشعب كوبا.

فيليبي بيريز: نعم، هو مدرج؛ نعم، لدينا معلومات، وفي اللحظة المناسبة سنعلن عنها؛ أما عن الرسالة فلا أعرف المزيد. أظن بأنه يمكن سؤال السيد كارلوس ألبيرتو مونتانير بإسهاب، فهو لا بدّ ويعرف أسماء الموظفين الذين نوّه إليهم في الرسالة التي قرأتها.

ويشكل مشروع ''فاريلا'' جزءا من استراتيجية التخريب ضد كوبا، وقد تمت بلورته وتمويله وإدارته من الخارج، بمشاركة نشيطة من جانب مكتب رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا؛ إنه يشكل جزءا من نفس الخطة التخريبية، ليس أمامه أي أساس في القوانين الكوبية بل هو تحريف ساذج لقوانين كوبا ودستورها، وستأتي لحظة الحديث عن ذلك بإسهاب.

فانيسا باوسا (Sun Sentinel): سرت شائعات تتحدث عن احتمال عرض الحكومة الكوبية الهجرة على بعض الأشخاص الذين تمت محاكمتهم في الأسبوع الماضي بدلا من تنفيذ الحكم عليهم هنا في كوبا.

هل بإمكانكم تفنيد ذلك أو أن تقولوا لنا شيئا عن هذا؟

فيليبي بيريز: أن تكون الحكومة الكوبية عاكفة على التفكير بذلك هو أمر أفنده؛ بالإضافة لذلك، توجد في كوبا مؤسسات ومحاكم تأخذ قراراتها، لا يمكن للحكومة أن تتجاوز قرارات المحاكم، فهنا تسود دولة قانون .

فانيسا باوسا: كما سمعنا كلمات الرئيس التي تعبر عن إمكانية استغناء كوبا عن مكتب رعاية المصالح. هل هناك إمكانية فعلية لإغلاق هذا المكتب أو مكتبكم في واشنطن؟

فيليبي بيريز: نحن نعلم بأن هذا هو الأمل، الحلم الذهبي الذي يراود من يقون على الحصار وعلى سياسة العدوان على كوبا؛ وربما يكون أيضا حلم السيد كيسون، أن يعود عودة بطولية مطرودا من كوبا.

نعرف تماما من هم الذين من شأنهم أن يبتهجوا ومن هم الذين من شأنهم الاحتفاء بقرار كهذا؛ ولكن، على كل حال، إن إغلاق مكتب رعاية المصالح في هافانا والطلب من السيد كيسون أن يغادر البلاد هو حق لنا نحتفظ به.

خيراردو أريولا (خورنادا): معالي الوزير، كان لوزير الخارجية المكسيكي ديربيز تعليقات أيضا على المحاكمات التي ذكرتموها وعن تصويت المكسيك المحتمل في لجنة حقوق الإنسان. هل لكم تعليق على ذلك؟

فيليبي بيريز: كان وزير الخارجية برفقة الوزيرة آنا بالاسيوس، الإسبانية، في مدريد، ونقلت وكالات الأنباء أنه قال: ''مما لا شك فيه بأن الأعمال المرتكبة مؤخرا في ذلك البلد تبعث القلق عندنا. لقد تم بحث الموضوع من قبل الوفدين، وسيكون له أثر بالتأكيد وستنظر فيه الحكومة قبل اجتماع لجنة حقوق الإنسان''.

أعتقد بأن وزير الخارجية ديربيز، وعلى نحو حذر نسبيا، مع أنه لا يخفي الواقع الفعلي بأنه يقصد الشؤون الداخلية لبلد آخر، حاول أن يفسّر بطريقة ما، بشكل مسبق، ما نعرف نحن بأنه سيكون موقفا أكيدا للمكسيك عند تصويتها في لجنة حقوق الإنسان في السادس عشر من نيسان/أبريل، والذي سيكون صوتا لصالح القرار المعادي لكوبا.

نحن نعرف بأن الأمر سيكون كذلك، لأننا نعي بأنه ليس أمام الحكومة المكسيكية مجال لشيء آخر غير هذا، ونظن بأن هذا التصريح يمهد الطريق بعض الشيء أمام ما أصبح بالنسبة لنا ''قصة صوت معلن'' (إشارة إلى قصة غابرييل غارسيا ماركيز).

خيراردو أريولا: عفوا، إن كان بإمكاني أن أسأل، معالي الوزير. هل تظنون بأن ذلك سيلحق الأذى بالعلاقات الثنائية؟

فيليبي بيريز: لن استبق الأمور في هذا الصدد. لدي أشياء كثيرة أعطي عنها رأيي الآن. وهذا لا يعني عدم الإدلاء برأيي في لحظة ما؛ ولكن، تحدثت كثيرا حتى الآن.

فيرناندو راسغفير (إذاعة بي بي سي): معالي الوزير، قبل يوم واحد من بدء المحاكمات تم إخراج الكوبيين الخمسة السجناء في الولايات المتحدة من زنازين العقاب. هل لعمليات الاعتقال هذه أي علاقة بوضع هؤلاء الكوبيين الخمسة في الولايات المتحدة؟ هل يمكن التفاوض في لحظة ما في هذا الشأن؟

فيليبي بيريز: لم تخطر حتى ببالنا مثل هذه الفكرة. لم يفكر أحد في كوبا حتى باحتمال إدخال المتهمين والمحاكمين في المحاكم الكوبية في هذه الأيام بتفاوض من أجل الكوبيين الخمسة الذين حُكم عليهم ظلما في الولايات المتحدة. لم يفكّر أحد هنا في ذلك.

ولنتذكر بأن هناك فارقا: أولئك هم أبرياء، أولئك كانوا يكافحون ضد الإرهاب؛ أولئك تمت محاكمتهم بدون ضمانات المحاكمة الواجبة، وذلك في محاكمة مدبّرة، تحولت إلى سيرك تسيطر عليه مجموعات اليمين المتطرف الكوبي؛ أولئك حُرموا من ضمانات أساسية،

كالاتصال بمحاميهم. ولنتذكر بأن أولئك انتظروا المحاكمة لمدة ١٧ شهرا في زنازين عقاب، لم يتمكنوا خلالها من تحضير دفاعهم. ولنتذكر بأنه سجنوا من جديد من أجل منعهم من المشاركة في استعداد المحامين للاستئناف في محكمة أتلانتا.

هناك فوراق عميقة في الدوافع، والمستوى الأخلاقي وتكييف الجرائم التي توجه هنا وبين الجنايات المزعومة هناك وبين ظروف الاعتقال؛ ولكن، على كل حال، ليس هناك أدنى فكرة لاتخاذ خطوة من هذا النوع.

العريف: هل من سؤال آخر؟

لا يبدو بأن هناك المزيد من الأسئلة.

شكرا جزيلا على مداخلتكم معالي الوزير.

فيليبي بيريز: أشكركم جميعا على حضوركم. (تصفيق)

نيويورك، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.